IFAD

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الرابعة والأربعون

روما، 17-18 فبراير/شباط 2021

Document: GC 44
Date: 31 May 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الرابعة والأربعون

روما، 17-18 فبراير/شباط 2021

المحتويات

الفصل الأول	الافتتاح والوقائع	1
الفصل الثاني	القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين	4
الفصل الثالث	المحاضر الموجزة	7
الفصل الرابع	البيانات والكلمات الخاصة	26
الملحق الأول	جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة	53
الملحق الثاني	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الرابعة والأربعين	53
الملحق الثالث	الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين	53
الملحق الرابع	المندوبون في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين	53
الملحق الخامس	قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين	53

الفصل الأول – الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة الرابعة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق افتراضيا يومي 17 و18 فبراير/شباط 2021. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- وعقد المجلس اجتماعين، وترد المحاضر الموجزة لهذين الاجتماعين في الفصل الثالث.

3- والتسجيلات المصورة للدورة متاحة من خلال هذه الروابط: اليوم الأول واليوم الثاني.

ألف - افتتاح الدورة والاجتماع الافتتاحي

4- افتتح الدورة الدكتور Suminto، رئيس مجلس المحافظين ومحافظ إندونيسيا لدى الصندوق وألقى بيانا، يرد نصه كاملا في الفصل الرابع.

باء - جدول الأعمال والوثائق

5- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وجدول عمل الدورة. وترد قائمة بالوثائق التي نظر فيها المجلس في الملحق الخامس. أما القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين فترد في الملحق الثاني.

جيم – الاجتماع الافتتاحي للدورة

6- ألقى السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق بيانه الترحيبي بالضيوف المميزين في الاجتماع الافتتاحي للدورة.

7- ألقى فخامة السيد João Lourenço، رئيس جمهورية أنغولا، بيانا.

8- ألقى معالي السيد Imran Khan، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، بيانا منقولا بالفيديو.

9- ألقى معالي السيد Luigi Di Maio، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية، بيانا منقولا بالفيديو.

10- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي ألقيت أثناء الاجتماع الافتتاحي في الفصل الرابع.

دال – بيان رئيس الصندوق

11- يرد النص الكامل لبيان الرئيس أنغبو أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

هاء – منتدى الشعوب الأصلية

12- قدمت السيدة Rayanne Cristine Máximo França التقرير التجميعي لمداولات الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، الذي عقد من 2 إلى 4 فبراير/شباط بالتزامن مع الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للتقرير التجميعي في الفصل الرابع.

13- ألقى الرئيس أنغبو بيانا عن قيمة النظم الغذائية للشعوب الأصلية، ويرد موجز لها في الفصل الثالث.

واو – سلسلة IFAD Talk - التصدي للصدمات العالمية: كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تحسين سلاسل القيمة الزراعية وبناء عالم ريفي أكثر قدرة على الصمود

14- أدارت السيدة Hélène Papper، مديرة شُعبة الاتصالات في الصندوق، محادثة بالاشتراك مع السيد Frank Mars، رئيس مجلس إدارة شركة Mars, Incorporated. ويمكن مشاهدة النقاش من خلال هذا الرابط.

زاي – جلسة تفاعلية مع المحافظين

15- أدارت السيدة Marie Haga، نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق، جلسة تفاعلية عن "ملء فجوة الاستثمار في التنمية الريفية: شرط أساسي للقدرة على الصمود على المستوى العالمي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19".

16- ويمكن مشاهدة الجلسة التفاعلية من خلال الروابط المتاحة أدناه:

- المتحدثون الرئيسيون:
  - السيدة Marjeta Jager، نائبة المدير العام للشراكات الدولية، المفوضية الأوروبية
  - الدكتورة Agnes Kalibata، المبعوثة الخاصة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية
  - السيدة Sabrina Elba، سفيرة النوايا الحسنة للصندوق
- الحدث الرئيسي – حوار المحافظين التفاعلي أداره السيد Domink Ziller، نائب رئيس الصندوق بمشاركة:
  - الدكتورة Maria Flachsbarth، سكرتيرة الدولة البرلمانية للوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية
  - معالي السيد عثمان مامودو كان، وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
  - السيد مروان الغانم، نائب المدير العام لشؤون العمليات، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
- حلقة نقاش: أصوات من الميدان أدارتها السيدة Meike Van Ginneken، نائبة الرئيس المساعدة، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق بمشاركة:
  - السيدة حسنية محسب موسى، مديرة مشروعات، جمعية تنمية المجتمع في نقادة (مصر)
  - السيد Joseph Newton Mathenge، مؤسس G-Star Youth Group (كينيا)
  - السيدة Chia Dorothy Vandefan، رائدة أعمال لإنتاج البذور (نيجيريا)
  - السيدة Shirley Casachagua، رئيسة Asociación de Artesanas Generación Llanac (بيرو)
  - السيد Simon Chottu، رائد أعمال وقائد مجتمعي (جزر سليمان)

حاء – بيانات عامة

17- قُدم ما مجموعه 34 بيانا إلى مكتب سكرتير الصندوق من أجل الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين من قبل الأعضاء التالين: جمهورية أفغانستان الإسلامية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية النمسا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، ومملكة بلجيكا بالنيابة عن بلدان اتحاد بنلوكس، وجمهورية بنن، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوستاريكا، وجمهورية كوت ديفوار، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مصر العربية، ودولة إريتريا، والجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية (بيان مشترك)، وجمهورية غانا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، ومملكة ليسوتو، وجمهورية ملديف، وجمهورية مالي، وجمهورية نيكاراغوا، وجمهورية النيجر، وبلدان شمال أوروبا (مملكة الدانمرك، وجمهورية فنلندا، وجمهورية أيسلندا، ومملكة النرويج، ومملكة السويد)، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية رواندا، ودولة ساموا المستقلة، وجمهورية سيراليون، ومملكة إسبانيا، وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وجمهورية السودان، والاتحاد السويسري، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية توغو، والولايات المتحدة الأمريكية. كما قدم الكرسي الرسولي والاتحاد الأوروبي بيانين بصفة مراقبين.

18- وجميع البيانات سواء المكتوبة منها أو المسجلة متاحة على الصفحة الشبكية للدورة تحت عنوان "الوثائق والبيانات".

طاء - اختتام الدورة

19- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ ويرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

20- ولخص رئيس مجلس المحافظين، الدكتور Suminto، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

الفصل الثاني - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف - تقرير لجنة مخصصات رئيس الصندوق

21- أُبلغ مجلس المحافظين بأنه عقب إعادة إنشاء لجنة لاستعراض مخصصات رئيس الصندوق في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، أكملت لجنة المخصصات، التي يرأسها ممثل الهند، استعراضها وقدمت توصياتها إلى المجلس.

22- وأحاط المجلس علما بـ"تقرير لجنة مخصصات رئيس الصندوق" عن شروط وظروف تعيين رئيس الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 44/L.2، واعتمد القرار 216/د-44 في 17 فبراير/شباط 2021.

باء - مقترح بشأن تنفيذ نظام تصويت آلي في الصندوق

23- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 44/L.3 واعتمد القرار 217/د-44 للسماح باستخدام نظام التصويت الآلي (الإلكتروني) المختار بالتزامن مع تعيين رئيس الصندوق في فبراير/شباط 2021، في حالة إجراء اقتراع سري، وفي المناسبات المستقبلية عندما يعتبر التصويت بالاقتراع السري ضروريا.

جيم – تعيين رئيس الصندوق

24- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 44/L.4 المتعلقة بتعيين رئيس الصندوق، وعين بالتزكية السيد جيلبير فوسون أنغبو، وهو من مواطني جمهورية توغو، كرئيس للصندوق لفترة ولاية ثانية مدتها أربع سنوات تبدأ في 1 أبريل/نيسان 2021. واعتمد المجلس القرار 218/د-44 بهذا الشأن في 17 فبراير/شباط 2021.

دال – تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

25- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 44/L.5.

هاء - التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

26- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 44/L.6 إلى جانب ضميمتها وتصويبها (المنقحة مرة أخرى بوصفها الوثيقة GC 44/L.6/Rev.1) واعتمد القرار 219/د-44 في 18 فبراير/شباط 2021 الذي يوافق بموجبه على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتفويض بتجديد موارد الصندوق.

واو - التعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق

27- نظر مجلس المحافظين في التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق كما هي واردة في الوثيقة GC 44/L.10، واعتمد القرارات 220/د-44، و221/د-44، و222/د-44، و223/د-44 في 18 فبراير/شباط 2021. وستدخل التعديلات حيز النفاذ وتصبح سارية المفعول في نفس التاريخ.

زاي - القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2019

28- نظر مجلس المحافظين في، ووافق على، القوائم المالية التي تظهر الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، ونتائج عملياته للسنة المنتهية بهذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى لام ضمنا في الوثيقة GC 44/L.7، وتقرير المراجع الخارجي بشأنها، وشهادته على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي للمراجع الخارجي.

حاء – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية لعام 2021، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

29- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة التي تضم كلا من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2021، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2021، كما هي واردة في الوثيقة GC 44/L.8، اعتمد مجلس المحافظين القرار 224/د-44 بتاريخ 18 فبراير/شباط 2021.

30- ووافق المجلس كذلك على أنه يجوز ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2020 إلى السنة المالية 2021 حتى مبلغ لا يتجاوز 10 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

31- كما أحاط المجلس علما بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين بشأن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

طاء – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

32- بعد النظر في الوثيقة GC 44/L.9 وضميمتها، انتخب مجلس المحافظين بتاريخ 18 فبراير/شباط 2021 أعضاء جدد وأعضاء مناوبين للمجلس التنفيذي لفترة خدمة مدتها ثلاث سنوات.

33- ويرد تكوين المجلس التنفيذي لفترة الثلاث سنوات 2021-2023 أدناه.

القائمة والعضو	*العضو المناوب*
القائمة ألف	
كندا	آيرلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	لكسمبرغ (2021)
	سويسرا (2022-2023)
إيطاليا	النمسا
اليابان	الدانمرك
السويد	النرويج
المملكة المتحدة (2021-2022)	هولندا (2021-2022)
هولندا (2023)	المملكة المتحدة (2023)
الولايات المتحدة	إسبانيا
القائمة باء	
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر
القائمة جيم	
القائمة الفرعية جيم-1	
أفريقيا	
أنغولا	الكاميرون
مصر	كوت ديفوار
القائمة الفرعية جيم-2	
أوروبا، وآسيا والمحيط الهادي	
الصين	بنغلاديش (2021)
	باكستان (2022-2023)
الهند	باكستان (2021)
	جمهورية كوريا (2022-2023)
القائمة الفرعية جيم-3	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
البرازيل	الأرجنتين
المكسيك	كوستاريكا (2021)
	الجمهورية الدومنيكية (2022-2023)

الفصل الثالث – المحاضر الموجزة

(1) المحاضر الموجزة للاجتماع الأول للدورة الرابعة والأربعين المنعقد في17 فبراير/شباط 2021، الساعة 1.00 بعد الظهر

رئيس الجلسة: الدكتور Suminto (إندونيسيا)

لاحقا:

معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) (نائبة الرئيس)

لاحقا:

الدكتور Suminto (إندونيسيا) (الرئيس)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	37-34
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	38
حفل الافتتاح	43-39
• بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى المتحدثين الرئيسيين	
• بيان من فخامة السيد João Manuel Gonçalves Lourenço، رئيس جمهورية أنغولا	
• رسالة بالفيديو لمعالي السيد Imran Khan، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية	
• رسالة بالفيديو لمعالي السيد Luigi Di Maio، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية	
بيان رئيس الصندوق (البند 3 من جدول الأعمال)	47-44
تقرير لجنة مخصصات رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	49-48
مقترح بشأن تنفيذ نظام تصويت آلي في الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	53-50
التقرير التجميعي لمداولات الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية	61-54
سلسلة IFAD Talk: التصدي للصدمات العالمية: كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تحسين سلاسل القيمة الزراعية وبناء عالم ريفي أكثر قدرة على الصمود	63-62
تعيين الرئيس (البند 6 من جدول الأعمال)	97-64

34- **افتُتح الاجتماع في الساعة 1.05 بعد الظهر.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) (GC 44/INF.1/Rev.1، وINF.3، وINF.4، وINF.5)

35- رحب **السيد خيمينيس ميكينيس** (سكرتير الصندوق) بالمشاركين في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين، فقال إن إدارة الصندوق تمكنت من ضمان استمرارية العمل وتنظيم الدورة الافتراضية الحالية - وهي الأولى على الإطلاق في تاريخ الصندوق - بفضل التعديلات التي وافق مجلس المحافظين على إدخالها على نظامه الداخلي من خلال التصويت بالمراسلة الذي أُجري في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

36- ووصف السيد خيمينيس ميكينيس التسهيلات التي يتيحها مركز المؤتمرات الافتراضية الجديد الذي صُمِّم خصيصا للتشجيع على عقد دورة دينامية وتشاركية، ودعا المشاركين إلى إبداء تعقيباتهم بشأن الترتيبات الافتراضية للدورة عن طريق استكمال الاستبيان الاستقصائي الموجز الذي سيُعمَّم في ختام الدورة.

37- **وأدلى رئيس المجلس** ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع[1].

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 44/L.1/Rev.1، وAdd.1/Rev.3)

38- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت (بصيغته النهائية الواردة في الوثيقة GC 44/L.1/Rev.1) وجدول عمل الدورة المنقَّح (GC 44/L.1/Add.1/Rev.3).**

حفل الافتتاح

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق إلى المتحدثين الرئيسيين

39- أدلى **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

بيان من رئيس جمهورية أنغولا

40- أدلى **فخامة السيد João Manuel GONÇALVES LOURENÇO** (رئيس جمهورية أنغولا) ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

رسالة بالفيديو من رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

41- قدّم **معالي السيد Imran Khan** (رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية) رسالة بالفيديو يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

رسالة بالفيديو من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية

42- قدّم **معالي السيد Luigi Di Maio** (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية) رسالة بالفيديو يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

43- وجه **رئيس الجلسة** شكره إلى المتحدثين الرئيسيين على عباراتهم المُلهمة وأعرب عن شكره لحكومة إيطاليا على دعمها الثابت وما أبدته دوما من كرم ضيافة للصندوق.

بيان رئيس الصندوق (البند 3 من جدول الأعمال)

44- **أدلى السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

45- أعرب **رئيس الجلسة** عن تقدير مجلس المحافظين للسيد أنغبو على بيانه وقيادته الحكيمة للصندوق.

[1] يُشير ذلك إلى التقرير النهائي الذي سيتضمن فيه الفصل الرابع البيانات والكلمات الخاصة التي أُلقيت أمام الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين.

46- **عُرض شريط فيديو بعنوان "سنة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية".**

47- **تولت معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) رئاسة الجلسة.**

تقرير لجنة مخصصات رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال) (GC 44/L.2)

48- قدّمت **رئيسة الجلسة** التقرير الوارد في الوثيقة GC 44/L.2 ولفتت الانتباه إلى مشروع القرار المرفق بالتقرير بشأن مخصصات رئيس الصندوق.

49- **اعتمد مجلس المحافظين القرار 216/د-44 بشأن مخصصات رئيس الصندوق.**

مقترح بشأن تنفيذ نظام تصويت آلي في الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال) (GC 44/L.3)

50- أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أن مكتب سكرتير الصندوق أصدر مؤخرا مبادئ توجيهية وقدم تدريبا على نظام التصويت الآلي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2020. وأشادت باستجابة الصندوق لأثر جائحة كوفيد-19 على أداء الهيئات الرئاسية مهام وظائفها وما بذله الصندوق من جهود لضمان استمرارية عمله.

51- ودعت مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار المرفق بالوثيقة GC 44/L.3 للسماح باستخدام نظام التصويت الآلي (عن طريق الإنترنت) الذي وقع الاختيار عليه بالتزامن مع تعيين رئيس الصندوق أثناء الدورة الحالية في حال إجراء تصويت بالاقتراع السري، وفي المناسبات المقبلة التي سيلزم فيها إجراء تصويت بالاقتراع السري.

52- وأعرب **مندوب من فرنسا** عن موافقة بلده على استخدام نظام التصويت الآلي المختار (عن طريق الإنترنت)، عند اللزوم، في انتخاب رئيس الصندوق أثناء الدورة الحالية. وشدَّد على أن تلك الموافقة تنحصر في انتخاب رئيس الصندوق في عام 2021 دون أن تُشكِّل سابقة للانتخابات التي ستجري بعد ذلك في الصندوق أو في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى.

53- **ومن هذا المنطلق، اعتمد مجلس المحافظين القرار 2017/د-44 بشأن مقترح لتنفيذ نظام تصويت آلي في الصندوق.**

تقرير تجميعي عن مداولات منتدى الشعوب الأصلية

54- قدمت **السيدة Rayanne Cristine MAXIMO FRANÇA** (منتدى الشعوب الأصلية والتجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية في البرازيل)، بناءً على دعوة من رئيسة الجلسة، تقريرا تجميعيا عن مداولات الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية الذي عقد في الفترة من 2 إلى 4 فبراير/شباط 2021 حول موضوع "قيمة النُظم الغذائية للشعوب الأصلية: الصمود في سياق جائحة كوفيد-19". وعُقدت الجلسة الختامية للمنتدى في 15 فبراير/شباط 2021 ودُعي المحافظون إلى حضورها. ويرد النص الكامل للتقرير التجميعي في الفصل الرابع.

55- وأعربت **رئيسة الجلسة** عن تقديرها لحكمة التقرير التجميعي ونظرته المتعمِّقة، فقالت إن الشعوب الأصلية تُجسِّد القدرة على الصمود، ويمكن تعلم الكثير من ممارساتها ومعارفها وخبراتها.

56- وأعرب **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) عن امتنانه للمئات من ممثلي الشعوب الأصلية الذين شاركوا في المشاورات الإقليمية التي سبقت الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية وللوفود الكثيرة من العديد من الشعوب الأصلية الذين ساهموا في المناقشات الهادفة والمتنوعة التي دارت أثناء الاجتماع.

57- وعُقد الاجتماع الذي صاحبه برنامج ثري من الأحداث الجانبية لمدة أسبوعين، بما في ذلك مهرجان أفلام الشعوب الأصلية، بالتزامن مع الذكرى العاشرة للمنتدى الذي يعد نموذجا يحتذى به في الشراكة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويسُرّ الصندوق - الذي يستضيف المنتدى - أن يعمل في شراكة مع الشعوب الأصلية، وهو

ملتزم أكثر من أي وقت مضى بالتعرف على سُبل معيشة الشعوب الأصلية ونُظمها الغذائية ومعارفها التقليدية وتقييمها.

58- وتزخر النُظم الغذائية للشعوب الأصلية بثروة من المعارف والقيم والتقاليد والمفاهيم التي يمكن أن تُعزز ممارسات أكثر استدامة وتُحسّن رفاه البشرية جمعاء. ويمكن للشعوب الأصلية أن تساعد على توجيه الانتقال نحو نُظم غذائية صحية وأكثر استدامة وقادرة على الصمود ومنصفة في عالم ما بعد كوفيد-19. بيد أنها لا تزال تعاني من تمييز وتهميش منهجيين ويواجه كثير منها تهديدات مستمرة لأراضيها أو مواردها وسُبل معيشتها في نهاية المطاف.

59- وأدّت أزمة كوفيد-19 إلى مفاقمة مواطن الضعف القائمة وأوجه عدم المساواة الكامنة. وتَبين مع الأزمة المناخية في الوقت نفسه أن نماذج التنمية التي عفى عليها الزمن ليست متصدعة فحسب بل وتُشكل أيضا، في بعض السياقات، خطرا يُهدِّد البشرية. وبفضل المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وصلتها بالطبيعة فإن بوسعها أن تساعد على الإمساك بدفة توجيه العالم نحو ممارسات أفضل تُحافظ على النظام الإيكولوجي للأرض وتنوعها البيولوجي بما يضمن ألاّ تكون طريقة إنتاج الأغذية اليوم خطرا يُهدِّد إمدادات الأغذية والمياه في المستقبل.

60- وتشمل حافظة الصندوق حاليا 63 مشروعا يستفيد منها ما يربو على 6.7 مليون نسمة من سكان الشعوب الأصلية. كما يموّل مرفق الصندوق الفريد لمساعدة الشعوب الأصلية الذي يُعزز تحقيق التنمية بدوافع ذاتية من خلال مشروعات صغيرة النطاق تُنفذها مباشرة منظمات الشعوب الأصلية، ما يناهز 160 من تلك المشروعات في زهاء 45 بلدا. وهناك أمل في أن يحذو شركاء الصندوق حذو الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي في الالتزام بدعمهم المرفق في دورته المقبلة.

61- ولن يُجري الصندوق في أي وقت من الأوقات أية مشروعات أو برامج في أراضي الشعوب الأصلية دون مشاركتها الكاملة والفعلية، وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. وسيبذل أيضا قصارى جهده لدعم المشاركة الفعلية للشعوب الأصلية في تخطيط وتنظيم مؤتمر قمة النُظم الغذائية التي سيعقدها الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2021. ويقف الصندوق على أُهبة الاستعداد لضمان مشاركة الشعوب الأصلية بأصواتها في الالتزام العالمي بتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع ولا يزال مصمما على المضي قدما في تعزيز شراكته مع الشعوب الأصلية.

سلسلة IFAD Talk: التصدي للصدمات العالمية: كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تحسين سلاسل القيمة الزراعية وبناء عالم ريفي أكثر قدرة على الصمود

62- قدمت **السيدة PAPPER** (مديرة شُعبة الاتصالات)، متحدثة بصفتها مديرة للجلسة، **السيد Frank Mars**، رئيس مجلس إدارة شركة Mars, Incorporated. ويمكن مشاهدة الحوار في IFAD Talk من خلال هذا الرابط.

63- **واستأنف الدكتور SUMINTO (إندونيسيا) رئاسة** الجلسة.

تعيين الرئيس (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 44/L.4، وINF.2، وINF.2/Add.1)

64- لفت **رئيس الجلسة** الانتباه إلى طرائق إجراءات تعيين رئيس الصندوق المبيَّنة في الوثيقة GC 44/INF.2، وأعلن عن عدم تسلُّم سوى ترشيح واحد لهذا المنصب. وكما جاء في الوثيقة GC 44/L.4، ووفقا لإجراءات الترشيح المنصوص عليها في اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق، رشحت جمهورية توغو وكندا السيد جيلبير أنغبو لتولي منصب رئيس الصندوق لفترة ثانية. ويُبرز التفاعل الأخير في اجتماع مثمر للمرشح مع أعضاء الصندوق جهود الإدارة لضمان التواصل المنفتح والحوار البناء مع الأعضاء. وقد نالت بالفعل هذه العملية تقديرا باعتبارها ممارسة دولية جيدة لتعزيز الشفافية واعتمدتها منظمات أخرى على هذا النحو.

65- وتنص المادة 41-2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين بصيغته المعدَّلة مؤخرا، على أنه في حال وجود مرشح واحد فقط، يجوز للمجلس تعيين الرئيس بالتزكية، بينما تنص المادة 35-1 على أن يعمل رئيس المجلس على إيجاد اتفاق جماعي في الرأي على اقتراح ما بدلا من التصويت عليه. وبعد التشاور مع هيئة المكتب، يقترح الرئيس بناءً على ذلك، عملا بالمادة 38-1 من النظام الداخلي ونظرا لعدم إبداء أي اعتراض، أن يُعين مجلس المحافظين بالتزكية المرشح الوحيد، السيد جيلبير أنغبو، لمدة رئاسة ثانية اعتبارا من 1 أبريل/نيسان 2021.

66- وأُعلن **السيد أنغبو رئيسا للصندوق بالتزكية.**

67- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 44/218 بشأن تعيين رئيس الصندوق**

68- وأدلى **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) ببيانٍ يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

69- وقدم **رئيس الجلسة** أحر تهانيه إلى السيد أنغبو لإعادة تعيينه رئيسا للصندوق، معربا عن ثقته في أن الصندوق، تحت قيادة السيد أنغبو، سيواصل مسيرة النجاح في أداء مهمته الحيوية.

70- وأعرب **مندوب من المكسيك،** متحدثا بالنيابة عن جميع أعضاء الصندوق، عن تهنئته للسيد أنغبو لإعادة تعيينه، مؤكدا له استمرار التأييد القوي من الأعضاء أثناء إمساكه بزمام قيادة العمل في الصندوق خلال السنوات الأربع المقبلة من أجل الاستمرار في مسيرة تحسين الأمن الغذائي والدخل للفئات الأشد فقرا، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ بصفة خاصة.

71- وفي ظل ازدياد أهمية الصندوق التي برزت بالفعل في التجديد الثاني عشر لموارده، ستزداد الأهمية الحاسمة لدور الصندوق في جهود التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19. وأعربت الدول الأعضاء عن ثقتها في أن الصندوق، في ظل إدارة السيد أنغبو المستمرة، سيُقدِّم موارد أكثر وأفضل إلى المستفيدين. ويتطلع الأعضاء إلى مواصلة العمل في تعاون وثيق مع السيد أنغبو لدعم الصندوق في أداء مهمته والنهوض باستراتيجيته وضمان استدامته والدفع قُدما بدوره في البنيان الدولي والحرص في الوقت نفسه على ضمان المساءلة والإدارة المناسبة للمخاطر.

72- وأعرب **مندوب من غينيا بيساو** عن تمنياته للرئيس بكل النجاح في مواصلة عمل الصندوق في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود، وخاصة في مواجهة جائحة كوفيد-19.

73- وقال **مندوب من المملكة العربية السعودية** إن إعادة تعيين الرئيس بالتزكية دليل واضح على ثقة الأعضاء في قيادته الحكيمة للصندوق. وأضاف أن حكومة بلده ملتزمة بدعم الصندوق في رسالته.

74- ورحبت **مندوبة من كينيا،** بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بإعادة انتخاب الرئيس، فقالت إن تفانيه والتزامه **ورؤيته** الاستراتيجية ستساعد على مواصلة تعزيز ما حققه الصندوق من إنجازات في قطاع الزراعة، لا سيما في الفترة السابقة على عقد مؤتمر قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة. وتواصل أفريقيا، استمرارا لالتزامها بالرؤية السياسية المحددة في جملة أمور تشمل خطة عام 2063، تركيزها على الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر بصورة مستدامة رغم تكرار الكوارث الطبيعية وتواتر الأمراض التي تواجهها. وأضافت مندوبة كينيا أن المجموعة تتطلع إلى توثيق أواصر التعاون مع الصندوق من أجل بناء قدرة القارة على الصمود في مواجه التحديات، وتؤكد للرئيس استمرار دعمها.

75- وأكد **مندوب من غابون** من جديد في سياق تهنئته للرئيس بإعادة انتخابه، التزام بلده بدعم الصندوق وضمان التنمية الريفية الحاسمة لأفريقيا.

76- وأعربت **مندوبة من موريتانيا** عن تهنئتها للرئيس بإعادة تعيينه المستحقة، مسلطة الضوء على وعيه الشديد بواقع أفريقيا، بما يشمل واقعها في سياق جائحة كوفيد-19 وأثرها، وكذلك أهمية النُظم الغذائية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن حكومة بلدها تتطلع إلى العمل معه.

77- وأكد **مندوب من مصر**، في سياق ترحيبه بإعادة تعيين الرئيس، استمرار تأييد بلده للصندوق في رسالته التي يسعى من خلالها إلى مساعدة المزارعين في البلدان النامية، وخاصة صغار المزارعين في المناطق النائية. وتتطلع مصر إلى مواصلة تعزيز تعاونها الناجح مع الصندوق.

78- ورحّب **مندوب من تونس** بإعادة انتخاب الرئيس، مؤكدا من جديد الدور الحيوي للابتكار في التنمية الريفية والمستدامة على حد سواء. وأضاف أنه يأمل أن يضع الصندوق بحوث الزراعة والتنمية المستدامة في قائمة أولوياته.

79- وقال **مندوب من الأرجنتين** إن إعادة انتخاب الرئيس تمثل علامة فارقة للبلدان النامية لأنها لا تُعزز القيادة في مؤسسة رئيسية فحسب، بل تؤكد من جديد أيضا عالمية تلك المؤسسة. وسيواصل بلده دعمه للصندوق.

80- وقالت **مندوبة من تشاد** إن إعادة انتخاب الرئيس دليل على ما يحظى به عمله أثناء مدة رئاسته الأولى من تقدير، وهي تعبير عن الحاجة إلى توافق في الآراء حول القضايا التي تشهدها تلك الأوقات المتأثرة بجائحة كوفيد، مع التركيز بصفة خاصة على مكافحة الجوع والفقر وتعزيز التنمية الريفية.

81- وقال **مندوب من المغرب** إن الرئيس الذي أُعيد انتخابه من جديد يمكن أن يطمئن إلى الالتزام والدعم الكاملين من حكومة بلده التي تتطلع إلى تعزيز شراكتها مع الصندوق.

82- وهنأت **مندوبة من بوركينا فاسو** الرئيس على ما حققه الصندوق من تقدم أثناء مدة ولايته الأولى، فقالت إن بلدها يتطلع إلى العمل مع الصندوق من أجل تحقيق تحويل هيكلي وبعيد المدى للاقتصادات الريفية من أجل عالم أفضل.

83- وقال **مندوب من الجمهورية العربية السورية** في معرض تهنئته الرئيس، إن حكومة بلده تتطلع إلى مواصلة التعاون مع الصندوق للارتقاء بسُبل معيشة الفقراء الريفيين في بلده.

84- وأعرب **مندوب من ساموا** عن تهنئته للرئيس على إعادة انتخابه، فقال إن حكومة بلده تتطلع إلى مواصلة شراكتها المتميّزة مع الصندوق خلال السنوات الأربع المقبلة في إطار علاقة عمل سلمية ومثمرة.

85- وقال **مندوب من الهند** إن بلده مسرور بإعادة تعيين الرئيس ويتطلع إلى زيادة تعزيز شراكته مع الصندوق من أجل القضاء على الفقر وتحسين حياة فقراء الريف في جميع البلدان النامية. وأضاف أن الصندوق يمكن أن يُعوّل على دعم الهند وتعاونها في مساعي التحويل نحو مزيد من الفعالية والكفاءة من أجل تحسين النتائج وتحقيق الاستدامة على الأرض.

86- وأيد **مندوب من جمهورية فنزويلا البوليفارية** ما أعرب عنه المتحدثون السابقون من تهنئة للرئيس، فقال إن من المؤكد أن الصندوق سيحقق الكثير في ظل قيادته من أجل زيادة الإنصاف في العالم.

87- وأعرب **مندوب من كوت ديفوار** عن تأييده التهنئة الموجهة إلى الرئيس، مؤكدا دعم بلده له وتعاونه معه في ظل زيادة تسخيره لمهاراته خلال فترة ولايته الثانية من أجل التغلب على التحديات الكبيرة الحالية.

88- **وقال مندوب من العراق** إنه يؤيد تهنئة الرئيس، فقال إن حكومة بلده تتطلع إلى مواصلة التعاون مع الصندوق لتحسين سُبل المعيشة الريفية والقطاع الزراعي ككل.

89- وهنأت **مندوبة من إثيوبيا** الرئيس على إعادة انتخابه، وقالت إن بلدها ملتزم بالعمل في تعاون مع الصندوق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

90- وقال **مندوب من أوغندا** إن إعادة تعيين الرئيس بالتزكية التي يهنئه بها، دليل على عظيم ثقة الدول الأعضاء في قيادته القديرة وارتياحها لما قدمه من خدمة أثناء مدة ولايته الأولى.

91- وأعرب **مندوب من الإمارات العربية المتحدة** عن تهنئته للرئيس، فقال إن إعادة انتخابه هي ثمرة جهوده لتحقيق رسالة الصندوق الهادفة إلى القضاء على الجوع. وأضاف أنه يتمنى للرئيس كل النجاح في تحقيق ذلك الهدف.

92- وقال **مندوب من السنغال** إنه يضم تهنئته الحارة إلى من سبقوه بالتهنئة، مشيرا إلى أن إعادة تعيين الرئيس تُعبِّر عن التقدير لاستعداده للسعي من أجل تحقيق تحول جوهري في النُظم الغذائية، وهو ما من شأنه أن يزيد من الاعتماد على الذات ويُعزز استدامة الزراعة.

93- وقال **مندوب من ليبيا** إن إعادة تعيين الرئيس تستحق التهنئة الصريحة وتدل بوضوح على جدارته وجهوده الصادقة لتحسين القطاع الزراعي.

94- وأعرب **مندوب من النيجر** عن تهنئته للرئيس، قائلا إن بوسع الرئيس أن يعوّل على بلده في دعم رؤيته لتحول على نطاق المنظومة من أجل خير السكان الريفيين، ولا سيما الفئات الأكثر تهميشا، مع التركيز على النتائج في الميدان.

95- وهنأت **مندوبة من ملديف** الرئيس على إعادة تعيينه، فقالت إن حكومة بلدها تتطلع إلى رؤية شراكتها مع الصندوق وهي تساعد المجتمعات المحلية في ملديف على بلوغ أهداف الأمن الغذائي وتعزيز قدرتهم على الصمود.

96- وأعرب **مندوب من إريتريا** عن تهنئته للرئيس وتقديره لعمله السابق في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مشددا على الحاجة إلى تعزيز التضامن والشراكة من أجل بلوغ هذه الغاية.

97- وهنأ **مراقب من الاتحاد الأوروبي** الرئيس على إعادة تعيينه، وقال إن النتائج الممتازة التي تحققت في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تحمل معها وعودا كبيرة باستثمارات جريئة ومبشرة تعود بالخير على أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأُسريين ومنظمات المزارعين و"أصحاب مشروعات الأعمال الزراعية". ورحب بالمشاركة الكاملة والمستمرة للصندوق في قمة النُظم الغذائية لعام 2021 التي ستكون إيذانا بانطلاق مساعٍ تحويلية على الأجل الطويل.

ورفعت الجلسة في الساعة 4.55 بعد الظهر.

(2) المحاضر الموجزة للاجتماع الثاني للدورة الرابعة والأربعين المنعقد في 18 فبراير/شباط 2021، الساعة 1.00 بعد الظهر

رئيسة الجلسة: معالي السيدة Marie-Therese Sarch (المملكة المتحدة) (نائبة رئيس الجلسة)

لاحقا:

معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) (نائبة رئيس الجلسة)

لاحقا:

معالي السيدة Marie-Therese Sarch (المملكة المتحدة) (نائبة رئيس الجلسة)

لاحقا:

معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) (نائبة الرئيس)

لاحقا:

الدكتور Suminto (إندونيسيا) (الرئيس)

المحتويات

	الفقرات
جلسة تفاعلية مع المحافظين: ملء فجوة الاستثمار في التنمية الريفية: شرط أساسي للقدرة على الصمود العالمي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19	107-99
تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	109-108
التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)	144-110
التعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق (البند 12 من جدول الأعمال)	151-145
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2019 (البند 9 من جدول الأعمال)	155-152
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2021، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال)	165-156
انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 11 من جدول الأعمال)	172-166
اختتام الجلسة	175-173

98- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 1.05 بعد الظهر.**

جلسة تفاعلية مع المحافظين: ملء فجوة الاستثمار في التنمية الريفية: شرط أساسي للقدرة على الصمود العالمي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19

99- **عُرض شريط فيديو بعنوان "إنجازات الصندوق على مدى أربع سنوات".**

100- قدمت السيدة **Marie Haga** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، بصفتها الميسر العام للجلسة التفاعلية، المتحدثين الرئيسيين الثلاثة في الجلسة:

- الدكتورة Agnes Kalibata، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لمؤتمر قمة النظم الغذائية لعام 2021
- السيدة Marjeta Jager، نائبة المدير العام للمديرية العامة للتعاون والتنمية الدوليين التابعة للمفوضية الأوروبية بالنيابة عن السيدة Jutta Urpilainen، المفوضة الأوروبية لشؤون الشراكات الدولية
- السيدة Sabrina Elba، سفيرة النوايا الحسنة للصندوق

101- ويمكن مشاهدة الكلمات التي أدلى بها المتحدثون الرئيسيون من خلال هذا الرابط.

102- وقدمت السيدة **HAGA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، ميسر حدث مركز الصدارة (Centre Stage)، السيد **Dominik Ziller**، نائب رئيس الصندوق. وفيما يلي المشاركون في الحدث:

- معالي السيد عثمان مامودو كان، وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- الدكتورة Maria Flachsbarth، سكرتيرة الدولة البرلمانية لدى الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية
- السيد مروان الغانم، نائب المدير العام لشؤون العمليات، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

103- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

104- **وعرض شريط فيديو بعنوان "شكر من الصندوق للمانحين".**

105- وقدمت السيدة **HAGA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة)، ميسرة جزء أصوات من الميدان" في الجلسة، السيدة **Meike Van Ginneken**، نائبة الرئيس المساعدة، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة. وفيما يلي المشاركون في هذا الجزء:

- السيدة Shirley Casachagua، رئيسة Generación Llanac Artisans Association، جمهورية بيرو
- السيد Joseph Newton Mathenge، مؤسس مشارك في G-Star Youth Group، جمهورية كينيا
- السيدة حسنية موسى، مديرة مشروعات، جمعية تنمية المجتمع، جمهورية مصر العربية
- السيد Simon Chottu، صاحب مشاريع وقائد مجتمعي، جزر سليمان
- السيدة Chia Dorothy Vandefan، صاحبة مشروع لإنتاج البذور ومزارعة أرز، جمهورية نيجيريا

106- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

107- **وعُرض شريط فيديو لأنشودة من أداء جوقة الملكوت، وهي فرقة إنشاد إنجيلية بريطانية.**

تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 44/L.5)

108- قدمت **رئيسة الجلسة** التقرير المتعلق بوضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بصيغته الواردة في الوثيقة GC 44/L.5، وكذلك آخر المستجدات بشأن ما ورد فيه من معلومات، فقالت إن التعهدات التي أعلنت للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 بلغت 1.08 مليار دولار أمريكي. ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2020، تلقى الصندوق تعهدا جديدا من السنغال. وإلى جانب المساهمات المتوقعة في الميزانية العادية، بلغ مجموع التعهدات حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي. وبلغت وثائق المساهمات أو المدفوعات المباشرة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 ما قيمته 1.03 مليار دولار أمريكي، ولكنها ازدادت منذ ذلك الحين بمبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي. وبلغت المدفوعات المستلمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 ما قيمته 770.4 مليون دولار أمريكي، وازدادت إلى 801.5 مليون دولار أمريكي في 11 فبراير/شباط 2021 بعد تسلم مدفوعات من البرازيل، وبوركينا فاسو، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وباكستان، وتركيا.

109- **وأحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.**

التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 44/L.6/Rev.1)

110- لفتت **رئيسة الجلسة** الانتباه إلى التقرير النهائي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بصيغته الواردة في الوثيقة GC 44/L.6/Rev.1، وإلى مشروع القرار ذي الصلة الوارد في ملحقه الثامن. وتتاح في المنصة التفاعلية للدول الأعضاء نسخة محدثة من جدول التعهدات المعلنة للتجديد الثاني عشر للموارد.

111- **السيد Kyle PETERS** (الرئيس الخارجي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق) قال في معرض تقديمه التقرير إن هيئة المشاورات، في تلبيتها لطلب استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، استعرضت التقدم الذي تحقق في تنفيذ التزامات التجديد الحادي عشر للموارد وناقشت القضايا والمقترحات المتعلقة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وأضاف أن التقرير المتعلق بمداولات السنة السابقة قد حدَّد رؤية لعمل الصندوق خلال الفترة 2022-2024، مع التركيز على الإنعاش، وإعادة البناء، وبناء القدرة على الصمود في أعقاب الجائحة، وتحديد مسار نحو عام 2030 تطلعا إلى مضاعفة أثر الصندوق. واتسمت مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بأهمية خاصة للصندوق، فقد عُقدت في سياق عالمي صعب بقي فيه 10 سنوات فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثناء تفشي جائحة تسببت في زيادات هائلة في معدلات الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم. غير أن قدرة الصندوق على الاستجابة والإنجاز والعمل في الميدان تعززت بفضل الإصلاحات الرئيسية التي حولته - كما يتضح من التصنيفات الائتمانية الإيجابية - إلى منظمة سريعة الاستجابة ولا مركزية وقوية بدرجة أكبر سواءً من المنظور التشغيلي أو المالي.

112- وأضاف أن المشاورات سادها تقدير قوي لتلك القدرة ولأنشطة الصندوق من أجل دعم الأمن الغذائي، ومشاركته في مواضيع التعميم، والطريقة التي عدَّل بها برامجه استجابة لجائحة كوفيد-19. واعترافا بالتزام الصندوق بالمضي في المسار السليم نحو الإيفاء بالالتزامات المعلنة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، اتفقت المشاورة على برنامج عمل طموح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وساد توافق عام في الآراء حول ضرورة تركيز الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا عن طريق تخصيص 100 في المائة من موارده الأساسية لتلك البلدان، بينما ستحصل البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على ما يتراوح بين 11 و20 في المائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بما يتماشى مع إطار الاقتراض المتكامل الذي صدرت الموافقة عليه مؤخرا.

113- وبناءً على إطار الانتقال في الصندوق، وضعت سياسة جديدة للتخرج على أساس المبادئ المتفق عليها أثناء اجتماعات هيئة المشاورات التي اتفقت أيضا على إطار لإدارة النتائج ومصفوفة للالتزامات، بما يشمل أهدافا أكثر طموحا من أجل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من أجل المساعدة على تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق والقيمة مقابل المال. وشملت هذه الأهداف تخصيص 50 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتخصيص 40 في المائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق للأنشطة المناخية؛ وزيادة المستوى المستهدف للتمويل المشترك إلى 1.5 مقابل كل دولار من تمويل الصندوق.

114- وشمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أيضا إطارا ماليا قويا وأهدافا طموحة للزيادات في المساهمات والاقتراض بهدف دعم زيادة برنامج القروض والمِنح وضمان الاستدامة المالية للصندوق. وسيُسهم الإطار أيضا في زيادة موارد المِنح المخصصة للبلدان التي تعاني من مديونية حرجة إلى أقصى قدر ممكن، وسيراعي التزام الصندوق بالعالمية، مع إيلاء الأولوية في الوقت نفسه لاحتياجات أفقر البلدان.

115- وأفضى التقدم الذي تحقق في تعزيز الهيكلية المالية للصندوق وإدارة المخاطر، بما يشمل تصنيفاته الائتمانية القوية والموافقة على إطار الاقتراض المتكامل، إلى تيسير الاتفاق على مجموعة قوية من الأهداف المالية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي من مساهمات تجديد الموارد الجديدة و1.2 مليار دولار أمريكي من الموارد المقترضة. ومن هذه الموارد المقترضة، تُشكل قروض الشركاء الميسَّرة التي من المتوقع أن تبلغ 225 مليون دولار أمريكي، مكونا مهما في موارد التجديد، إذ يمكن استخدامها لدعم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وأما الجزء المتبقي فيتألف من الموارد المقترضة بموجب إطار الاقتراض المتكامل الجديد.

116- ولذلك سيكون الصندوق قادرا على دعم برنامج مستدام من القروض والمِنح بمبلغ 3.8 مليار دولار أمريكي، مما سيتيح زيادة الدعم للبلدان التي تعاني من مديونية حرجة من خلال إطار القدرة على تحمل الديون. ويسعى الصندوق أيضا إلى تعبئة ما مجموعه 200 مليون دولار أمريكي و500 مليون دولار أمريكي على التوالي كتمويل أولي لبرنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. والهدف من هذه المستويات المستهدفة الطموحة هو دعم برنامج عمل إجمالي بما قيمته 11 مليار دولار أمريكي يصل إلى 140 مليون شخص من فقراء الريف، أي ما يمثل زيادة تتجاوز 30 في المائة من المستوى المستهدف لبرنامج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

117- وقال إنه يشكر جميع الدول الأعضاء التي أعلنت عن تعهدات للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتي بلغت حتى الآن ما يزيد قليلا على 1.1 مليار دولار أمريكي، وهو بالفعل أعلى مستوى تصل إليه المساهمات الأساسية في الصندوق. ويمثل العدد الكبير من المساهمين أحد مواطن قوة الصندوق، وهو ما يجعل تجديد موارده فريدا بين تجديدات موارد المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. وبالنظر إلى أن الكثير من البلدان، بما فيها بعض البلدان المانحة التقليدية الكبيرة، لم تتمكن بعد من إعلان تعهداتها، من المتوقع استمرار ازدياد التعهدات خلال الأشهر المقبلة. وأعلنت دول أعضاء أخرى عن التزامها بتقديم قروض شركاء ميسَّرة كجزء من الإطار المالي للصندوق، وأعلنت أيضا عن تعهدات لبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج تمويل القطاع الخاص. وحث الدول الأعضاء التي لم تُعلن بعد عن تعهداتها على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، وأعرب عن شكره الصادق للأعضاء على تكليفه بالعمل كرئيس خارجي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في هذا الوقت العصيب.

118- وقال **مندوب من الأرجنتين**، مؤكدا التزام الصندوق القوي بصغار المنتجين والنساء والشباب الريفيين، إن السنة الماضية كانت صعبة على البلدان النامية بصفة خاصة. ومع ذلك فقد عزز الصندوق التحويل الملموس من خلال مواجهة التحديات والتركيز على العمل على الأرض. وفي هذا العالم الذي لا يعرف فيه الفقر الريفي حدودا ولا تزال فيه التفاوتات الهائلة مستمرة، من الضروري التمسك بمبدأ العالمية. غير أن عدم تمتع جميع البلدان بفرص الاستفادة الكاملة من موارد الصندوق يُشكل خطرا يُهدّد هذا المبدأ. ولذلك يجب إيلاء اهتمام

كبير لاستخدام هذه الموارد، بما يشمل استخدامها في سياق الوصول إلى الأسواق المالية وآليات التمويل الخارجي استجابة لقضايا الضعف.

119- وأضاف أن ازدياد المساهمات في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سواءً أكانت من البلدان المتقدمة أو النامية، ستكون موضع ترحيب كبير، شأنها شأن المساهمات المقدمة للمرة الأولى من بلدان نامية. وكما أكد قداسة البابا فرانسيس فإن المعنى الأخلاقي لبوادر من قبيل تقديم المساهمات مهم للغاية أثناء هذه الأوقات العصيبة. وعلى الرغم من الأثر السلبي المترتب عن الجائحة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين وارتفاع مؤشرات الفقر فيها فإنها ستواصل تقديم مساهماتها المتفق عليها إلى الصندوق.

120- وقال **مندوب من الهند**، مرحبا بالتقرير ومشروع القرار الملحق به، إن الاتجاهات الجارية والأولويات المحددة في التقرير حاسمة لضمان وفاء الصندوق بالغرض المنشود وقدرته على أداء مهمته في الوقت المناسب. وأضاف أن تكريس مزيد من اهتمام الصندوق للنُظم الغذائية وتغيُّر المناخ وتمكين المرأة والتغذية سيُسهم بدور كبير في الازدهار والرفاه في العالم. كما أن زيادة اهتمامه بجودة البرامج سيفضي إلى نتائج وأثر أفضل وأعمق وأكثر استدامة.

121- وينبغي للدول الأعضاء التي لم تُعلن عن تعهداتها للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن تقوم بذلك دونما تأخير حتى يتسنى الوفاء بتحقيق المستوى المستهدف لتجديد الموارد وبالتالي تمكين الصندوق من تقديم برنامج قروض ومِنح يبلغ حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي فيما بين عامي 2022 و2044. وسيتيح التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق المقدم إلى المجلس التنفيذي، واستعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فرصا لتقييم التقدم المحرز بشأن الالتزامات والمستويات المستهدفة للنتائج على النحو المحدَّد في تقرير هيئة المشاورات.

122- وهنأ **مندوب من بيرو** السيد أنغبو على إعادة انتخابه ورحب بعمل السيد Peters، فقال إن المشاورات كشفت عن أن بوسع الصندوق، حتى في الظروف الصعبة الحالية، أن يواصل العمل نحو تحقيق أهدافه بحلول عام 2030. وأضاف أن التنمية الريفية أساسية للقضاء على الجوع والفقر. وقال أيضا إن هدف الصندوق من التنمية الريفية المستدامة الشاملة هو توفير سُبل معيشة وظروف أفضل لأشد السكان فقرا ضعفا في البلدان النامية. وأكد النقاش الواسع حول تجديد الموارد الضرورة الملحة لمواصلة الاستثمار أكثر من أي وقت مضى في المناطق الريفية للدفع نحو التغيير اللازم لتحقيق ذلك الهدف والعمل في الوقت نفسه أيضا على منع الهجرة القسرية إلى المناطق الحضرية.

123- وينبغي أن يواصل الصندوق توجيه استثماراته وموارده المتاحة إلى الفئات الأشد فقرا ضعفا في المناطق الريفية، ليس فقط في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بل وكذلك في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا حيث لا تزال توجد فيها جيوب للفقر. وقال إن بيرو تؤكد من جديد تعهدها بمبلغ 000 375 دولار أمريكي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

124- وقال **مندوب من كندا** إن الدول الأعضاء بوسعها التوحد حول الرؤية المشتركة والطموحة للصندوق المتمثلة في مضاعفة أثره الإنمائي بحلول عام 2030 تحت مظلة الموضوع السامي والطموح بشأن الإنعاش وإعادة البناء والقدرة على الصمود. ومع ذلك فإن المسألة الحاسمة تكمن في كيفية تحقيق تلك الرؤية.

125- وأضاف أن مشروع القرار يُعبِّر عن التزام بوضع خطة قوية ومركزة وفعالة من حيث التكلفة لتوسيع نطاق وصول الصندوق وأثره على فقراء الريف. وعل الرغم من أن زيادة التعهدات مهمة لتلك الخطة فإنها ستستفيد من الإصلاحات الناجحة للهيكلية المالية في الصندوق والتي من شأنها أن تدفع بتلك التعهدات قدما من خلال الزيادات المتحوطة في الموارد المقترضة على سبيل المثال.

126- ومن المهم بنفس القدر للصندوق، في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى زيادة تمويله وتوسيع برنامج عمله، الاقتراب أكثر من الشركاء عن طريق زيادة نقل المسؤوليات إلى الموظفين، بما يشمل الخبراء التقنيين، وعن

طريق تفويض سلطة اتخاذ القرار. وينبغي الترحيب بالالتزامات المعززة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بشأن العمل المناخي والنُهج المفضية إلى التحويل في المنظور الجنساني، والتنوع البيولوجي، وكذلك زيادة التركيز على الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.

127- وينبغي أن يعمل الصندوق بمزيد من النشاط في المجالات التي تلتقي عندها حقوق المرأة والتكيُّف مع تغير المناخ، وهي مسألة ضرورية لتحقيق القدرة على الصمود المناخي الشامل في المناطق الريفية. وتعتز كندا بأنها أول بلد يدعم مرفق تحفيز فقراء الريف بصفتها داعما قويا ومتحمسا للصندوق ولرسالته وجهوده نحو تحقيق الإنعاش وإعادة البناء والقدرة على الصمود في وجه الجائحة. وقدمت كندا مساهمات كبيرة في عمل الصندوق في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، وستقدِّم المزيد في المستقبل القريب. وتواصل كندا عملها نحو تحقيق هدف السيناريو 'دال'، وانضمت إلى الدول الأعضاء الأخرى في إعلان تعهداتها الأولية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتتطلع إلى إطلاق طموح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في أقل من سنة واحدة.

128- وقال **مندوب من سويسرا** إن الصندوق في بداية عملية تجديد الموارد تحدث بصراحة عما يحتاج إليه لاستعادة استدامته المالية. وخلال سنة محفوفة بالتحديات وتغيَّرت فيها طرق العمل بصورة جوهرية، وضع الصندوق عناصر لضمان مستقبل تتوفر له مقومات الاستمرارية والمصداقية في المستقبل لنفسه كمؤسسة مالية دولية. وتشمل هذه المكونات عملية التصنيف الائتماني، وسياسة التخرج الجديدة، وتنقيحات إطار القدرة على تحمل الديون. وكان الصندوق مبدعا وواسع الحيلة في التماسه سُبلا لزيادة أمواله الجديدة، لا سيما من القطاع الخاص في الوقت الذي توسَّع فيه إلى برنامج تمويل القطاع الخاص.

129- وعلى الرغم من تحديات الميزانية، أعربت الدول الأعضاء بشكل جماعي عن ثقتها من خلال التزامها القوي بالدفع بالصندوق نحو عقد من العمل لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع). وكما يتضح من التعهد بمبلغ 47 مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل حوالي 50 مليون دولار أمريكي، تؤيد سويسرا تماما الأولويات المتفق عليها للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بهدف مضاعفة أثر الصندوق على سكان الريف، وإنشاء آلية استشرافية ونموذج عمل وتطوير هيكلية مالية جديدة.

130- ورحبت سويسرا، بصفتها مؤيدا قويا لتسخير القطاع الخاص كمصدر للتمويل وكوسيلة للتنفيذ، بجهود الصندوق الرامية إلى ربط مبادرات القطاع الخاص بحوافظه التخطيطية ووضع آليات ملائمة لإدارة المخاطر. وبينما لا يزال هناك الكثير من الأمور التي لا تزال في حاجة إلى معالجة، فإن الأمل معقود على نجاح الصندوق، انطلاقا من خبرته، في زيادة الاستفادة من مبادرات القطاع الخاص لصالح صغار المنتجين وفقراء الريف. تعتزم سويسرا تقديم المزيد من المساهمات المالية لبرنامج تمويل القطاع الخاص في وقت لاحق من عام 2021.

131- ورحب **مندوب من جمهورية فنزويلا البوليفارية** بالتوجيه القيّم الوارد في التقرير بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية الأكثر احتياجا. ويُقر التقرير بأن المجتمعات المحلية الريفية تتأثر بشكل غير متناسب جراء التقلبات المناخية المتزايدة والأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة لجائحة كوفيد-19، مما يقوِّض التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع. وأضاف أن اقتصاد بلده تأثر سلبا على وجه الخصوص بالتدابير القسرية المنفردة التي تمنعه أيضا من تقديم مساهمته المعتادة في عمل الصندوق الهام من خلال تجديد الموارد.

132- ومن الحيوي في هذا السياق تنفيذ الفقرة 30 من الإعلان المرفق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يحث الدول الأعضاء على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المهم بنفس القدر تنفيذ قرار الجمعية العامة 179/75 بشأن الحق في الغذاء.

133- وعقب زيارتها الأخيرة إلى البلد، أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان الأثر المدمِّر للعقوبات الانفرادية على النطاق الواسع لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في الغذاء والصحة والحياة والتعليم والتنمية. وحثت المقررة الخاصة أيضا البلدان والمصارف ذات الصلة على إلغاء تجميد أصول المصرف المركزي الفنزويلي من أجل شراء الأدوية واللقاحات والأغذية والمعدات الطبية والأخرى اللازمة لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب فنزويلا.

134- وقال في الختام إنه يرحب بقرار الصندوق تعزيز اللامركزية من خلال الكفاءة والفعالية في الإدارة، مما سيفضي إلى تحسينات مهمة وقابلة للقياس في أثر عملياته.

135- وأكدت **مندوبة من السودان** من جديد أهمية عمل الصندوق ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر الريفي والجوع، وبناء القدرة على الصمود وإعادة البناء. وأضافت أن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ومساهمات القطاع الخاص ستُسهم بأثر إيجابي في البلدان الأشد فقرا وعلى الأشخاص الأفقر في هذه البلدان. وبُذلت جهود هائلة لتحسين الوضع المالي للصندوق وزيادة برنامج القروض والمنح فيه، مع التركيز على دعم سكان الريف من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستجابة للتحديات العالمية الملحة، يحتاج الصندوق إلى توسيع أنشطته، وخاصة أنشطته التي تعود بالنفع على المجموعات السكانية الأكثر ضعفا المتأثرة بالأزمات الممتدة والنزاع.

136- وأضافت أن التنمية الزراعية هشة في السودان، غير أن الزراعة هي مصدر كسب العيش لعدد كبير من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمدين على الموارد الحساسة للمناخ، والذين تضرروا كثيرا بسبب غزو الجراد الصحراوي مؤخرا. واعترافا بهدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع) كأولوية، أعاد السودان وضع إطار عمل للمنظمات الزراعية والرعوية من أجل تجميع الموارد لزيادة الإنتاجية الزراعية. وتحرص الحكومة المؤقتة على وضع برامج للائتمانات الصغرى وتعزيز الشمول المالي لجميع الفئات، مع منح ضمانات خاصة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة وصغار المنتجين من أجل تعزيز التنمية الريفية وتحسين استخدام الموارد. وكان لا بد من تركيز الدعم على الزراعة وتغيُّر المناخ والقضاء على الفقر تماشيا مع خطة عمل أديس أبابا نظرا لأن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية وسلامة الأغذية سيحقق نتائج إيجابية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في غضون المدة الزمنية المحدودة المتبقية حتى عام 2030.

137- ورحب **مندوب من مالي** بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتي ستُساعد سكان المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالنزاع على الفكاك من الفقر وتعزيز تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1و2. وأضاف أن مالي مستعدة للإيفاء بالتزاماتها إزاء التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وقدم أيضا تهانيه إلى السيد أنغبو على إعادة تعيينه.

138- وقال **مندوب من أنغولا** إن ما تم التوصل إليه من توافق عام في الآراء في سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيُمهِّد الطريق أمام الصندوق لمضاعفة أثره خلال السنوات القليلة المقبلة من حيث تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية. وقال إنه يتطلع إلى نتائج لأنشطة الصندوق. وهنأ أيضا السيد أنغبو على إعادة تعيينه رئيسيا للصندوق.

139- وقال **مندوب من نيجيريا** إن الصندوق، بفضل تحوله إلى مؤسسة جديدة وأكثر فعالية، مستعد لمواجهة الأوضاع العالمية الراهنة، ولكن موارده الأساسية المتاحة لم تعد كافية. وأضاف أن الهيكلية المالية الجديدة تتيح فرصة لمساعدة البلدان، بما فيها البلدان التي تعاني من عقوبات انفرادية بتكلفة أعلى قليلا. وعلى الرغم من أن مداولات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لم تكن سهلة فقد سادتها أجواء من الصبر والالتزام. ويجب الإشادة بالصندوق لما يقوم به من عمل في الميدان، ولا سيما في أفريقيا وما سيقوم به في غرب أفريقيا. ويتطلب العمل في البيئات الصعبة المتأثرة بالتمرد جهودا هائلة مخلصة ومتفانية. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن

يكثِّف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جهوده للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة التي تمنع المزارعين من أداء أنشطتهم اليومية.

140- وقال **مراقب عن الكرسي الرسولي** إن من الضروري التوقف عن عدم الاكتراث بالمعاناة، وينبغي ألاّ يعيش أحد منبوذا. وينبغي ألا يكون الناس ساخطين فحسب، بل ينبغي أيضا دفعهم نحو الخروج من العزلة المريحة والتماس التغيير عن طريق الشعور بمعاناة الإنسان. ولم يعد ممكنا في هذه الأوقات العصيبة أن نغض الطرف عن معاناة أفقر الناس أو أن نصم آذاننا عن مطالبهم المشروعة أو أن نتجاهل التدهور الخطير للبيت المشترك. ولابد لكي يتحقق التغيير أن نحمي الأمن الغذائي العالمي ونحقق زراعة متنوعة ومستدامة، ونسعى أيضا إلى تعزيز اقتصادات تضع الإنسان واحتياجاته في صميمها، ولا سيما في أنحاء العالم الأكثر حرمانا ومعاناة من الإهمال.

141- وتحقيقا لهذه الغاية، يجب التشجيع بقوة على التضامن الدولي والتعاون المخلص بين الدول الأعضاء كأساس لاعتماد تدابير كافية وفعالة بسرعة من أجل تمكين المناطق الريفية من المساهمة بطريقة مسؤولة في تقدمها. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك هو زيادة قدرات الإنتاج وإمكانات السوق، وإعادة تنشيط مقاومة تغيُّر المناخ، ومنح التدريب والموارد للعمال وصيادي الأسماك والقائمين بتربية الثروة الحيوانية والأشخاص الذين يعيشون في مناطق الغابات بموارد اقتصادية وتقنية قليلة.

142- ولذلك من المهم للصندوق أن توضع تحت تصرفه مساهمات مالية كبيرة تمكنه من مواصلة دعم المجتمعات المحلية الزراعية الصغيرة في المناطق النائية، ومنظمات المزارعين، والشعوب الأصلية من خلال روح الشراكة الحقيقية. وأضاف أن لدى قداسة البابا فرانسيس قناعة راسخة بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الجوع ووضع نهاية للتفاوتات الاقتصادية الحالية غير المسموح بها وغير المقبولة من خلال التغلب على المصالح المكتسبة بحثا عن الصالح العام من خلال التحالفات وجرعات السخاء الهائلة والتضحيات التي لا تُعد ولا تحصى التي ستكون لها قيمة حقيقية.

143- وشكرت **رئيسة الجلسة** الكرسي الرسولي على تعهدها للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، مشيرة إلى أنها أول مساهمة على الإطلاق في تجديدات موارد الصندوق من دولة غير عضو.

144- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 219/د-44 بشأن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.**

التعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق (البند 12 من جدول الأعمال) (GC 44/L.10)

145- قالت **رئيسة الجلسة** إن المجلس التنفيذي، عقب استعراض التعديلات المبيَّنة في مشاريع القرارات الواردة في الملاحق من الأول إلى الرابع من الوثيقة GC 44/L.10، أوصت برفع تلك القرارات إلى مجلس المحافظين للنظر فيها واعتمادها.

146- وقالت **السيدة Katherine MEIGHAN** (المستشار العام للصندوق) إن الإدارة استرشدت في إجراء التعديلات المقترحة على اتفاقية إنشاء الصندوق، وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، واللوائح المالية للصندوق، على النحو الوارد في مشاريع القرارات الواردة في الملاحق الأول والثاني والثالث من الوثيقة، باعتبارات الحوكمة السليمة، والمواءمة بين النظراء، وضمان الأخذ بنهج شامل في تعديل النصوص. وأضافت أن جوهر التعديلات يندرج تحت فئات رئيسية ثلاث: تدوين الممارسات القائمة المتعلقة بالاقتراض والإقراض لكيانات دون وطنية، والمصارف الإنمائية الوطنية والكيانات المماثلة؛ وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل، بما فيها إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون وإطار السداد المعجَّل والسداد الطوعي؛ وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المتعلقة بإطار الاقتراض المتكامل وآلية التحصيل المبكر.

147- ومن أجل استكمال سلطة الاقتراض السريع والتعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء الصندوق، استعرض المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2020 مشروع قرار إضافي يوضح سلطة الاقتراض من السوق وصدق عليه لعرضه على مجلس المحافظين للموافقة عليه. وكما ورد في الملحق الرابع للوثيقة، يتوافق القرار تماما مع تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على النحو الوارد في الوثيقة GC 44/L.6/Rev.1، وينص على أن أي شروع في اقتراض من السوق سيحتاج في البداية إلى أن يستعرض المجلس التنفيذي أية عملية يقوم بها الصندوق لبدء الاقتراض من السوق وأن يصدق عليها وأن يوافق عليها بعد ذلك مجلس المحافظين.

148- وقالت **مندوبة من البرازيل** إن التعديلات المقترحة تأتي تتويجا للجهود - الحيوية للصندوق والمستفيدين - التي بذلتها إدارة الصندوق برمتها من أجل تحديث الإطار المالي للصندوق. والواقع أن من المهم استكشاف إمكانات التمويل الجديدة لكي يحقق الصندوق رسالته الهادفة إلى عدم ترك أحد خلف الركب، وخاصة في هذا الوقت الذي يشهد تراجعا اجتماعيا واقتصاديا بسبب جائحة كوفيد-19.

149- وأضافت أن التعديلات المقترحة ستؤثر تأثيرا إيجابيا ليس فقط على الأعضاء الذين سيتسنى لهم مواصلة مساعدة سكان الريف الفقراء باستخدام موارد الصندوق التي تقيمها مباشرة كيانات على المستوى دون الوطني، بل ستؤثر أيضا على الصندوق نفسه بمجرد تدوين الممارسات العريقة والناجحة في النصوص الأساسية. وبالإضافة إلى ما ستُسهم به هذه التعديلات من دفع عجلة التمويل المشترك فسوف تجعل الصندوق مؤسسة مالية على قدم المساواة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى وستُحسِّن فعاليته. وسيكون لها في المقابل أثر مباشر على المشروعات القطرية عن طريق تمكين الصندوق من تقديم الإقراض مباشرة إلى مؤسسات المستوى الثاني القادرة على تعبئة التمويل المشترك، وبالتالي زيادة القيمة مقابل المال في عملياته. وترى البرازيل أيضا أن هذه التعديلات خطوة جوهرية لتعزيز تحول المنظمة من مجرد صندوق إلى مؤسسة مالية متنوعة في مصادر التمويل.

150- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 220/د-44 (تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق)، والقرار 221/د-44 (تعديلات على سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره)، والقرار 222/د-44 (تعديلات على اللوائح المالية للصندوق)، والقرار 223/د-44 (سلطة الاقتراض من السوق)**

151- **وتولت معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) رئاسة الجلسة.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2019 (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 44/L.7 وGC 44/INF.3)

152- أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أن القوائم المالية المراجعة للصندوق للسنة المالية 2019 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي على النحو الوارد في الوثيقة GC 44/L.7 قد استعرضهما المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة في أبريل/نيسان 2020. وأوصى المجلس التنفيذي بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليهما. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت أبرز الجوانب المالية لعام 2020 (GC 44/INF.3) للعلم.

153- وقدم **السيد Alvaro LARIO** (نائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية) بند جدول الأعمال، فقال إن مراجعي الحسابات الخارجيين يرون أن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 بصيغتها الملحقة بالوثيقة GC 44/L.7 تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للصندوق وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وأضاف أن المراجعين الخارجيين أصدروا أيضا شهادة مستقلة بشأن تأكيد الإدارة احتفاظ الصندوق بضوابط داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية، مما يدل على التزام الصندوق بأفضل الممارسات المالية الدولية. وخضعت قوائم مراجع الحسابات الخارجي لاستعراض من جانب لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها السادس والخمسين بعد المائة وصدق عليها بعد ذلك المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة في أبريل/نيسان 2020.

154- **واستأنفت معالي السيدة Marie-Therese Sarch (المملكة المتحدة) رئاسة الجلسة.**

155- **ووافق مجلس المحافظين على القوائم المالية التي تُظهر الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في هذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى لام في الوثيقة GC 44/L.7؛ وتقرير المراجع الخارجي بشأنها؛ وشهادته عن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية لعام 2021، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 44/L.8)

156- أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أن المجلس التنفيذي، في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2020، وافق على برنامجي عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2021. كما استعرض المجلس الميزانيات المقترحة لكليهما وأوصى بإحالتها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

157- وقال **السيد ZILLER** (نائب رئيس الصندوق) في معرض تقديمه مقترحات ميزانية الصندوق الواردة في الجزء الأول من الوثيقة GC 44/L.8، إن المجلس التنفيذي أوصى بتقديم الميزانية المقترحة لعام 2021 إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها. وتُمثِّل هذه الميزانية التي تبلغ 159.4 مليون دولار أمريكي ثالث ميزانية صفرية النمو على التوالي في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق التي تستغرق ثلاث سنوات. وترجع الزيادة الاسمية التي تقل قليلا عن 1 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2021 أساسا إلى التضخم. والأهم من ذلك أن الحافظة النشطة لكل دولار من الميزانية الاستراتيجية المقترحة تبلغ 55 دولارا أمريكيا مقابل 46 دولارا أمريكيا في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، مما يدل على زيادة كفاءة الإنفاق في الصندوق.

158- وتعيَّن إرجاء كثير من الأنشطة التي كان من المتوقع تنفيذها في إطار ميزانية عام 2020 إلى عام 2021 بسبب القيود الناشئة عن جائحة كوفيد-19. ولذلك، وحرصا على استمرار عمليات الصندوق وتحقيق التوازن الأمثل لبرنامج العمل المقرر، أوصى المجلس أيضا بأن يوافق مجلس المحافظين على ترحيل نسبة تصل إلى 10 في المائة من الاعتمادات غير الملتزم بها حتى نهاية السنة المالية 2020 إلى السنة المالية 2021.

159- وبالإضافة إلى المرافق العادية والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ستُساهم الميزانية الرأسمالية البالغة 6.75 مليون دولار أمريكي في زيادة الرقمنة في المقر وفي المكاتب الميدانية، ومواصلة استكمال البنية الأساسية المالية القوية لتكنولوجيا المعلومات في الصندوق، والمشروعات المستهدفة لزيادة الكفاءة المؤسسية. وستتيح هذه الاستثمارات الحاسمة للصندوق مواكبة المعايير المعمول بها في هذا المجال وستدعم في الوقت نفسه نموذج عمله المعزز.

160- **واستأنفت معالي السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) رئاسة الجلسة.**

161- وقال **السيد Fabrizio FELLONI** (القائم بالأعمال المؤقت لمكتب التقييم المستقل في الصندوق) أثناء تقديمه برنامج عمل المكتب المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023 على النحو الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة GC 44/L.8، إن عام 2021 سيشهد تقييما على المستوى دون الإقليمي في غرب أفريقيا وتقييما لمجموعة من مشروعات تنمية أنشطة الأعمال الريفية على سبيل التجربة بما يتفق مع توصيات استعراض الأقران الخارجيين لوظيفة التقييم في الصندوق في عام 2019. وسيجري المكتب أيضا تقييما مؤسسيا للتقدم المحرز في إصلاح اللامركزية في الصندوق، وتقييم خمس استراتيجيات وبرامج قطرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وإسواتيني، وإندونيسيا، وملاوي، وأوزبكستان، وتقريرا

تجميعيا عن تقييم الأداء الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعد المكتب التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وسيجري تقييمات لأداء أربعة مشروعات، وسيتحقق من جميع تقارير إنجاز المشروعات. وأخيرا، سيضع المكتب مسودة دليل تقييم جديد بالتعاون مع إدارة الصندوق وسيُعد استراتيجية التقييم الأولى المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل في الصندوق للاسترشاد بها في عمله على الأجل المتوسط.

162- وبلغت الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل لعام 2021 ما قيمته 5.81 مليون دولار أمريكي، وهي تمثِّل بذلك انخفاضا اسميا بنسبة 0.85 في المائة مقارنة بالميزانية الموافق عليها لعام 2020. وتقابل الميزانية التي تُمثِّل أيضا ثاني انخفاض اسمي على التوالي، 0.62 في المائة من برنامج القروض والمِنح المتوقع للصندوق في عام 2021، أي ما يقل عن الحد الأقصى للميزانية المحدد بنسبة 0.9 في المائة الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

163- وقال **مندوب من الهند** إن بلده يؤيد تماما الوثيقة GC 44/L.8 ومشروع القرار الوارد فيها. وبالنظر إلى أن عام 2021 كان السنة الأخيرة في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق فإن الميزانية الصافية المقترحة مناسبة لتمكين الصندوق من الإيفاء بالمستوى المقرر المحدد بمبلغ 778 مليون دولار أمريكي من القروض والمِنح الجديدة. وتؤيد الهند خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا باعتبارها مبادرة بعيدة المدى ستُعزز كفاءة الصندوق ومرونته.

164- وأضاف أن الهند تُرحِّب بخطط مواصلة نقل المسؤوليات من المقر إلى المستويات اللامركزية من خلال إنشاء المكاتب الإقليمية، بما يشمل إنشاءها في إقليم آسيا والمحيط الهادي، وهي على استعداد لتقديم الدعم اللازم لهذه المساعي. وأعرب أيضا عن تقديره للإصلاحات في مجال الموارد البشرية، وكذلك في مجال رفع مستوى المهارات وتجديدها وهو ما يمكن أن يكفل توفير الخبرة والقدرات اللازمة للصندوق من أجل الإيفاء بمهمته وتحقيق أهداف إطار إدارة النتائج.

165- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 224/د-44 بشأن الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2021، واستثمار موجه لبناء القدرات في الصندوق لعام 2021. ووافق مجلس المحافظين أيضا في قراره على ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2020 إلى السنة المالية 2021 حتى مبلغ لا يتجاوز 10 في المائة من الاعتمادات المقابلة.**

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 44/L.9 + Add.1)

166- أشارت **رئيسة المجلس** إلى أن مدة ولاية الأعضاء الحاليين في المجلس التنفيذي ستنتهي مع حلول نهاية الدورة الحالية لمجلس المحافظين. وينص الجدول الثاني الملحق باتفاقية إنشاء الصندوق على انتخاب أو تعيين 18 عضوا جديدا و18 عضوا مناوبا جديدا على النحو التالي: 8 أعضاء و8 أعضاء مناوبين من القائمة ألف؛ و4 أعضاء و4 أعضاء مناوبين من القائمة باء؛ و6 أعضاء و6 أعضاء مناوبين من القائمة جيم. ويتضمن مرفق الوثيقة GC 44/L.9 قائمة بالدول الأعضاء التي يوجد مقابلها إجراء محاسبي بموجب المادة 40-1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين.

167- ولفت **السيد خيمينس ميكيليس** (سكرتير الصندوق) الانتباه إلى تركيبة المجلس التنفيذي التي اقترحها منسقو القوائم الثلاث على النحو الوارد في الوثيقة GC 44/L.9/Add.1، فقال إن البلدان المختارة من القائمة ألف كأعضاء هي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأما البلدان المختارة كأعضاء مناوبين فهي على التوالي آيرلندا وبلجيكا ولكسمبرغ في عام 2021، وسويسرا في الفترة 2022-2023؛ والنمسا والدانمرك والنرويج وهولندا وإسبانيا. وتتناوب هولندا والمملكة المتحدة على العضوية كل سنتين، وستكون هولندا عضوا في عام 2023 والمملكة المتحدة عضوا مناوبا.

168- والبلدان المختارة من القائمة باء كأعضاء هي الكويت ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والبلدان المختارة كأعضاء مناوبين هي على التوالي الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وإندونيسيا، والجزائر.

169- وفيما يتعلق بالقوائم الفرعية الثلاث داخل القائمة الرئيسية جيم، فإن البلدان المختارة كأعضاء من القائمة الفرعية جيم -1 (أفريقيا) هي أنغولا ومصر، على أن تكون الكاميرون وكوت ديفوار عضوين مناوبين على التوالي. وفيما يتعلق بالقائمة الفرعية جيم -2 (أوروبا وآسيا والمحيط الهادي) جرى اختيار الصين والهند عضوين. وستتقاسم بنغلاديش وباكستان وجمهورية كوريا مقعدي العضوين المناوبين وفقا لأسلوب التناوب الذي يقضي بأن تكون بنغلاديش وباكستان عضوين مناوبين للصين والهند على التوالي في عام 2021؛ وستكون باكستان وجمهورية كوريا عضوين مناوبين للصين والهند على التوالي في الفترة 2022-2023. وفيما يتعلق ببلدان القائمة الفرعية جيم -3 (أمريكا اللاتينية والكاريبي)، اختيرت البرازيل والمكسيك عضوين. وستكون الأرجنتين عضوا مناوبا للبرازيل، وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية عضوا مناوبا للمكسيك في عام 2021 وفي الفترة 2022-2023 على التوالي.

170- وأعلنت **رئيسة الجلسة،** مشيرة إلى عدم وجود أي اعتراضات، انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين لمناصبهم في المجلس التنفيذي على النحو المبيَّن في الوثيقة GC 44/L.9/Add.1.

171- **ووافق مجلس المحافظين على الانتخابات.**

172- وتحدثت **رئيسة الجلسة،** بصفتها الوطنية كمحافظ للكاميرون، فقالت إنها تهنئ السيد أنغبو على إعادة انتخابه، وتوجهت بالشكر إلى الدول الأعضاء لانتخابهم بلدها الكاميرون لعضوية المجلس التنفيذي لمدة ولاية أخرى، وأعلنت أن الكاميرون قد انتهت من إعلان تعهدها للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي ستُسدد على ثلاث دفعات متساوية خلال فترة تجديد الموارد.

اختتام الدورة

ملاحظات ختامية من رئيس الصندوق

173- أدلى **السيد أنغبو** (رئيس الصندوق) بملاحظات ختامية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

174- **وتولى الدكتور Suminto (إندونيسيا) رئاسة الجلسة.**

175- وأدلى **رئيس الجلسة** ببيان ختامي، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع، وأعلن اختتام الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين.

ورفعت الجلسة في الساعة 4.45 بعد الظهر.

الفصل الرابع – البيانات والكلمات الخاصة

فخامة السيد João Lourenço، رئيس جمهورية أنغولا

معالي السيد Imran Khan، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

معالي السيد Luigi Di Maio، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية

أعضاء مكتب مجلس المحافظين

معالي السيدة Marie-Therese Sarch نائبة رئيس مجلس المحافظين محافظة المملكة المتحدة	معالي السيدة Clémentine Ananga Messina نائبة رئيس مجلس المحافظين محافظة جمهورية الكاميرون	الدكتور **Suminto** رئيس مجلس المحافظين محافظ جمهورية أندونسيا

السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق

موجز الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية

السيدة Rayanne Cristine Máximo França، ممثلة منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

سلسلة IFAD Talk

السيد Frank Mars، رئيس مجلس إدارة شركة Mars, Incorporated.

المتحدثون الرئيسيون في الجلسة التفاعلية

السيدة Marjeta Jager، نائبة المدير العام للشراكات الدولية، المفوضية الأوروبية

الدكتورة Agnes Kalibata، المبعوثة الخاصة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية

السيدة Sabrina Elba، سفيرة النوايا الحسنة للصندوق

البيان الترحيبي الذي ألقاه الدكتور Suminto رئيس الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

يسرني ويشرفني أن أرحب بكم جميعا في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وتكتسي دورة هذا العام أهمية خاصة لأن مجلس المحافظين ينعقد افتراضيا للمرة الأولى. وأود أن أعرب عن تقديري وتقدير زملائي أعضاء المكتب على ردكم الإيجابي على التعديلات المقترحة على النظام الداخلي، والتي أتاحت لنا الانعقاد بهذه الطريقة وضمان الاستمرارية في إدارة الصندوق وعملياته. وباسم المجلس، أود أن أشكر رئيس الصندوق وإدارته وموظفيه على استجابتهم لهذه الظروف المتغيرة بطريقة سريعة ومبتكرة.

لقد تأثرنا جميعا بجائحة كوفيد-19 المستمرة. وشهدنا أثرها المدمر على حياة البشر، والاقتصادات، والبلدان التي تكافح بالفعل في سبيل تنميتها. وكما يحدث في كثير من الأحيان، فإن أكثر الناس ضعفا وتهميشا في العالم هم الأكثر معاناة. وفي ضوء ذلك، فإننا نسلّم بالأهمية والجدوى المستمرتين لمهمة الصندوق. ويجب أن نفعل ما في وسعنا لضمان أن يكون الصندوق في أفضل وضع لتنفيذ تلك المهمة الهامة. ومن هذا المنطلق، أود أن أشكر جميع دولنا الأعضاء على دعمها للصندوق ورسالته. ويجب أن نواصل إظهار التزامنا الملموس بضمان امتلاك الصندوق الأدوات اللازمة لتحقيق هدفه النبيل.

وبوصفنا محافظي هذا الصندوق، فإننا مدعوون إلى اتخاذ عدد من القرارات الهامة في هذه الدورة التي ستحدد الاتجاه المستقبلي للصندوق. ومن بين هذه القرارات الموافقة على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتعديلات المدخلة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق، فضلا عن تعيين رئيس الصندوق. وسينضم إلينا متحدثون رئيسيون موقرون سيشاطروننا حكمتهم ورؤيتهم، وستتاح لنا الفرص لتبادل الأفكار والتفاعل والتواصل مع الزملاء المحافظين والشركاء الإنمائيين وموظفي الصندوق.

وأنا على ثقة من أنكم ستنضمون إليَّ لإنجاح هذه الدورة من أجل الصندوق وهدفه المتمثل في الاستثمار في سكان الريف والتعافي وإعادة البناء والقدرة على الصمود.

البيان الترحيبي لرئيس الصندوق جيلبير أنغبو

أصحاب الفخامة، والمعالي، والسعادة،

السيدات والسادة المحافظون،

يشرفني أن أرحب بفخامة السيد João Lourenço، رئيس جمهورية أنغولا. سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أحيي رؤيتكم الإصلاحية لتنويع مقومات التنمية في أنغولا، لا سيما من خلال التحول الريفي وتعزيز النظم الغذائية المستدامة والشاملة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق لأنغولا على مساهماتها البارزة في العمليات المتتالية لتجديد موارد الصندوق. وهذه رسالة قوية للقضاء على الجوع والفقر في الريف. وأنا ممتن وسأكون دائما ممتنا لكم لنوعية العلاقات القائمة بين الصندوق وبلدكم العزيز أنغولا.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمعالي السيد Imran Khan، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، الذي كان له دور أساسي في دعم الحد من الفقر وسوء التغذية في جميع أنحاء بلده، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تعميم قضايا الشباب. ومن المعالم البارزة الأخيرة في هذا السياق إنشاء برنامج Ehsaas (إحساس)، وهو أكبر برنامج للحد من الفقر وإتاحة شبكة أمان اجتماعي بدأ تنفيذه في باكستان. وأود أن أشدد على تقدير الصندوق للشراكة الطويلة الأمد مع حكومة باكستان، والتي توطدت في السنوات الأربعين الفائتة، وكذلك لدورها في تأسيس الصندوق وتمويله من خلال تقديم مساهمات كبيرة في عمليات تجديد مواردنا.

وأخيرا، أود أن أنوه بمعالي السيد Luigi Di Maio، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية. فعلى مدى سنوات عديدة، أدت جمهورية إيطاليا دورا قياديا على الصعيد الدولي في مجال النظم الغذائية المحلية الصحية المستدامة، ويعترف بروما بوصفها مركز الأمن الغذائي في العالم. وإيطاليا مناصرة رائدة لنظم الأغذية الزراعية العالمية، وهي مصدر لأفضل الممارسات، وناشطة في تعبئة الموارد المالية والخبرة التقنية لدعم أضعف الفئات. وكانت أيضا مضيفة سخية لجميع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وتدرك إيطاليا والصندوق أهمية الزراعة الأسرية ويشتركان في الالتزام بمكافحة الفقر والجوع من خلال التنمية الريفية والزراعية المستدامة والشاملة والعادلة. وعلاوة على ذلك، فإن إيطاليا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي للصندوق ورئيسا للجنة مراجعة الحسابات، لا تزال شريكا استراتيجيا للصندوق. ومن خلال كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الخارجية، كانت إيطاليا نشطة جدا في المساعدة على تشكيل إطار مالي قوي للصندوق وإشراك الآخرين في الدعوة إلى إجراء إصلاحات. ويتطلع الصندوق إلى رئاسة إيطاليا لمجموعة العشرين وإلى مشاركتها في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) في وقت لاحق من هذا العام.

وإنه لشرف حقيقي أنكم تكرمتم بمخاطبة هذا المجلس.

البيان الذي ألقاه فخامة السيد João Lourenço، رئيس جمهورية أنغولا

السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيدات والسادة، أعضاء مجلس المحافظين

السيدات والسادة، ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا الجمهور، وأحيي جميع أولئك الذين يشاركون، حضوريا أو افتراضيا، في هذا الحدث الهام، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي بأن يمضي عمل هذه الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بسلاسة قدر الإمكان وأن يحقق النتائج المرجوة.

واسمحوا لي أن أدعم السيد جيلبير أنغبو على إعادة انتخابه لمنصب رئيس الصندوق المرموق وأشكره نيابة عن السلطة التنفيذية في أنغولا على الدعوة الكريمة التي تلقيتها لحضور هذه الدورة لمجلس محافظي هذه المؤسسة الهامة.

واسمحوا لي أيضا، نيابة عن السلطة التنفيذية في أنغولا، أن أحيي بحرارة جميع المحافظين الحاضرين وأشكرهم على الدعم الذي يقدمه الصندوق لأنغولا في الكفاح الذي يخوضه بلدنا للحد من الجوع والفقر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن أنغولا تشهد فترة إصلاحات كبيرة في مختلف مجالات حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان تركيز حوكمتنا على الحاجة إلى إنشاء وتعزيز مجتمع في أنغولا يحترم سيادة القانون وأيضا على بناء اقتصاد سوق قادر على تنويع الاقتصاد الوطني بشكل فعال وتغيير الهيكل الاقتصادي لأنغولا، الذي يعتمد حاليا بشكل كبير على الموارد من قطاع النفط والدخل الذي يحققه.

وقد اتخذنا تدابير لمكافحة ممارسات غير صحية وغير موصى بها من أجل إدارة الحياة العامة للبلد، والتي أصبحت، لكونها شائعة جدا، تشكل تهديدا خطيرا لهيبة البلد.

ومن الناحية الاقتصادية، وضعنا العديد من المبادرات لتحسين بيئة الأعمال وبالتالي جذب المزيد من الاستثمار الخاص المباشر، على الصعيدين الوطني والأجنبي.

ونحن بحاجة إلى تشجيع النمو في القطاع غير النفطي للاقتصاد، نظرا لأنه القطاع الذي يخلق معظم الوظائف وهو لذلك في أفضل وضع للمساهمة في زيادة دخل الأنغوليين ورفاههم.

ولهذا السبب، فإننا نولي اهتماما خاصا لقطاعات مثل الزراعة والصناعة الزراعية ومصايد الأسماك والتعدين والتصنيع والبناء والسياحة وغيرها من القطاعات كثيفة العمالة.

ونحن نبذل جهودا كبيرة لتنشيط الزراعة ومواصلة تطويرها في أنغولا حتى نتمكن من تقليل اعتمادنا الكبير على واردات الأغذية.

وقد بدأت تظهر نتائج هذه التدابير. وعلى الرغم من أن أنغولا سجلت نموا عالميا سالبا في عام 2020، فقد سجل قطاع الزراعة بالفعل نموا إيجابيا بنحو 5 في المائة في ذلك العام.

ومن الناحية الأخرى، انخفضت واردات الأغذية بنسبة 24 في المائة خلال العام الماضي، وهو ما يدل على أن الإنتاج الوطني بدأ يكتسب زخما ويوفر منتجات كانت تستورد من قبل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

حتى مع القيود التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، أنشأنا مبادرات لزيادة الاستثمارات في الزراعة، وذلك من أجل زيادة الإنتاج الوطني.

وقد وضعت برامج ومشروعات الإرشاد الريفي، فضلا عن تمويل بشروط تيسيرية للعمال والمشغلين الريفيين ومشغلي الأعمال الزراعية بأسعار فائدة مدعومة على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أننا نسجل نتائج إيجابية في تنفيذ هذه البرامج والمشروعات الزراعية، فأننا نشعر أنه بإمكاننا أن فعل المزيد وبشكل أفضل لتهيئة الظروف المواتية من أجل استئناف النمو الاقتصادي في البلد بشكل عام، ومن أجل تنمية القطاع الزراعي والريفي بشكل خاص.

ونرى أنه من المهم للغاية ضمان مشاركة نشطة بشكل متزايد لمنظمات المزارعين وتعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تعمل في المراحل الأولية والنهائية من عملية الإنتاج الزراعي، من خلال إمداد السلع والخدمات لدعم الإنتاج ومن خلال اقتناء المنتجات المحلية المنشأ وتجهيزها وتوزيعها على حد سواء.

ونرى أيضا أنه بغية جعل العالم الريفي أكثر جاذبية وأكثر تنافسية، علينا أن نكثف ونوسع البرامج والمشروعات بشكل أكبر، وأن نفتح أسواقنا ونعيد تأهيل طرق الوصول، ونزيد الإمدادات من الخدمات التعليمية والصحية، وإمدادات المياه، وكهربة المناطق الريفية فضلا عن البحث والابتكار.

وينبغي أن توجه كل هذه التدابير نحو زيادة إنتاج المنتجات المحلية المصدر وإنتاجيتها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

كان التعاون الدولي، سواء الثنائي أو مع المنظمات الإنمائية، بالغ الأهمية لنجاح كفاحنا من أجل إعادة الإعمار بعد الحرب (إعادة البناء)، وهو لا يزال ضروريا حتى نتمكن معا من التصدي لآثار الأزمات التي نواجهها، والناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وعن تغير المناخ.

وفي هذا السياق، ساعدت مشروعات التنمية الزراعية التي تشترك في تمويلها حكومة أنغولا وشركاؤنا الخارجيون مثل الصندوق والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التنمية الفرنسية والاتحاد الأوروبي وغيرها، البلد على زيادة قدرته على الصمود واستقلاليته، وتحقيق غاية مكافحة الفقر وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي، بما يتماشى تماما مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا أودّ أن أختم بياني دون أن أذكر بشكل خاص الاهتمام والدعم المعنوي والتقني والمادي الذي يقدمه الصندوق لجهود التنمية الزراعية والريفية في أنغولا.

وقد حشد الصندوق بشكل متزايد الموارد التقنية والمالية لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والسمكية، وتدخل (اتخذ إجراءات) في المجالات الرئيسية للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وإعادة تأهيل البنية التحتية الريفية، والدعم المباشر للاستثمارات الإنتاجية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، مما عاد بالفائدة على أكثر من 000 480 أسرة في عشر مقاطعات على الأقل.

ونحن ندرك التحديات الحالية والمستقبلية التي يجب أن نواجهها معا لتحديث الزراعة الأنغولية لتكون قادرة على المنافسة بشكل متزايد.

واسمحوا لي أن أشدد على أن الجهود الجارية لتعزيز وتقوية حضور الصندوق في أنغولا، فضلا عن إنشاء وحدة من أجل تنسيق المشروعات التي يمولها الصندوق داخل وزارة الزراعة ومصايد الأسماك مؤخرا، ستؤدي إلى زيادة وتحسين القدرة الوطنية على تنفيذ البرامج.

وأتمنى لمجلس المحافظين كل النجاح في عمله.

وشكرا جزيلا لكم على اهتمامكم.

البيان الذي ألقاه معالي السيد Imran Khan، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

معالي الوزراء الموقرين،

معالي الحضور،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أدعى للتحدث أمام مجلس محافظي الصندوق. فالزراعة محورية لبقاء البشر. وقد قدم الصندوق مساهمة كبيرة لتعزيز الإنتاج الزراعي في البلدان النامية.

واليوم، يواجه العالم أزمة زراعية تلوح في الأفق. وسيبلغ عدد سكان العالم عما قريب 8 مليارات شخص. ويعاني ستمائة مليون شخص منهم من الجوع. ويعاني أكثر من 100 مليون طفل من التقزم بسبب نقص التغذية.

ولسوء الحظ، من المحتمل أن تدفع جائحة كوفيد-19 بحوالي 100 مليون شخص آخر إلى الفقر المدقع. ويعاني أكثر من 20 بلدا في العالم من "انعدام الأمن الغذائي". وقد حذر برنامج الأغذية العالمي من خطر المجاعة في بعض أشد البلدان فقرا وفي مناطق النزاع.

ويواجه العالم تحديات متعددة في التعافي من الجائحة وتحقيق الهدفين الأولَين الحيويَين من أهداف التنمية المستدامة، وهما: "القضاء على الفقر" و"القضاء التام على الجوع". وهذه التحديات هي:

- نقص التمويل؛
- نقص الاستثمارات؛
- تشوهات في التجارة؛
- أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك؛
- تدهور الأراضي الزراعية والغابات؛
- أزمة مائية محدقة؛
- فقدان التنوع البيولوجي؛
- تلوث الأنهار والمحيطات.

إننا بحاجة إلى ثورة في رؤيتنا لمستقبلنا. وينبغي لجائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ أن توصلا هذه الرسالة إلى الجميع – الأغنياء والفقراء، الضعفاء والأقوياء – ومفادها أن مصائرهم متشابكة. سنهلك معا أو نبقى معا. فالخصومات الجغرافية الاستراتيجية، والهيمنة الإقليمية أو العالمية، والميزات السياسية للتدخل والاحتلال الأجنبيين، واضطهاد الشعوب، إنما هي مفاهيم عفا عنها الزمن، وسينظر إليها قريبا على أنها غير ذات أهمية.

إننا بحاجة إلى خطة واستراتيجية مشتركتين للتعافي العالمي وبقاء البشرية جمعاء وازدهارها.

واستجابة للركود الذي أحدثته أزمة كوفيد-19، اقترحت في شهر أبريل/نيسان الماضي "مبادرة عالمية للتخفيف من عبء الديون". وقد أتاح تعليق الديون الذي أعلنته مجموعة العشرين وبرامج الإقراض الطارئة التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما فرصة لالتقاط الأنفاس. ولكن ووفقا لآخر التقديرات، فإن البلدان النامية بحاجة إلى 4.3 ترليون دولار أمريكي للتعافي من الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، وفي الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترحت العديد من الإجراءات لتوليد تمويل مبكر من أجل تمكين البلدان النامية من التعافي من أزمة كوفيد-19. وتتضمن هذه الخطوات ما يلي:

- إعادة هيكلة وتخفيف شاملَين لعبء الديون؛
- إيجاد 500 مليار دولار أمريكي على شكل وحدات سحب خاصة؛
- تمويل تيسيري أكبر؛
- إجراءات لكبح واستعادة التدفقات المالية غير الشرعية من البلدان النامية إلى الملاذات الضريبية والبلدان الأغنى.

ولكننا، وإن أردنا أن نضع نهاية للفقر والجوع، فإننا بحاجة إلى أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير. وأقترح جدول أعمال من خمس نقاط:

أولا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في البنى التحتية الزراعية المستدامة لتيسير النقل والإنتاج وتوزيع المدخلات الزراعية والمنتجات الغذائية. وتعتبر "المسارات الخضراء" التي أنشأتها الصين مثالا جيدا.

ثانيا، يتعين على الحكومات أن تضمن على نحو أكثر فعالية أسعارا عادلة ومناسبة للمنتجات الزراعية والغذائية. وينبغي الموازنة بين ما يسمى "بسحر السوق" ويد الدولة المرئية للغاية. وعانينا في باكستان من التلاعب بالسوق من قبل المحتكرين والمكتنزين. ويجب ألا يترك المزارعون تحت رحمة الشركات. وفي الوقت نفسه، يجب ترشيد التجارة العالمية للمواد الزراعية. فالإعانات الزراعية الضخمة التي تقدمها بعض الاقتصادات الأغنى تشوه الأسواق العالمية، وتجعل من المستحيل على المزارعين في البلدان النامية التنافس.

ثالثا، لا بد من تطبيق التكنولوجيات والتقنيات الزراعية الجديدة والمتطورة على نحو واع لتعزيز إنتاج الأغذية؛ وضمان الاستخدام الفعال للمياه والأراضي؛ وفوق كل شيء تحسين جودة البذور. ويمكن للصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة أن يلعبا دورا رئيسيا في هذا السياق.

رابعا، يعد اعتماد التكنولوجيات الرقمية أمرا حيويا في الزراعة مثلما هو الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وسيكون ضمان الوصول إلى شبكة الإنترنت وإلى النطاق العريض في المناطق الريفية أمرا حيويا لإدماجهما في سلاسل الإمداد الوطنية والعالمية.

خامسا، ولعل هذه النقطة هي الأهم، يجب أن نعيد التفكير في الأنماط التي نتبعها في إنتاج واستهلاك الأغذية. ويمكننا أن نأكل بصورة أفضل، وكثيرون منا يحسن بهم أن يأكلوا أقل. ويمكننا أن ننتج الأغذية مع إظهار احترام أكبر للطبيعة. ويمكننا أن نوقف تلوث بحيراتنا وأنهارنا ومحيطاتنا. ويمكننا إنتاج المزيد بمياه أقل، وبدون مواد كيميائية خطرة.

إنني أقترح أيضا النظر في استراتيجية جديدة للإنتاج والاستهلاك المستدامَين للأغذية واعتمادها في مؤتمر قمة النظم الغذائية هذا العام.

معاليكم،

في باكستان، أدمجنا أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية لدينا. وقد أولت حكومتِي أهمية قصوى لتحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة – "القضاء على الفقر"؛ والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة – "القضاء التام على الجوع".

وعلى الرغم من صعوباتنا المالية، وخلال جائحة كوفيد-19، قدمنا سلة إغاثة بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي تقريبا. وهي تتضمن مساعدة نقدية طارئة لأشد الأسر فقرا وغيرها من المجموعات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال.

وقمنا بذلك كله من خلال برنامج *Ehsaas* الذي يعني التعاطف، بالاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وقواعد البيانات استفادة كاملة. ويعد هذا البرنامج أكبر برنامج للتخفيف من حدة الفقر في تاريخ باكستان.

وقطاع الزراعة الذي كان عليه التصدي للتحدي المزدوج المتمثل في جائحة كوفيد-19 وهجمات الجراد التي تعرضنا لها العام الماضي، لا يزال يحظى بأقصى قدر من اهتمامي. وزادت مخصصات الميزانية حوالي ثلاثة أضعاف. وحدد هدف النمو للسنة الحالية بنسبة 3.5 في المائة.

كذلك فإننا نشارك في أحد أكبر برامج إعادة التحريج في العالم. ونخطط لزراعة 10 مليارات شجرة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وسنخصص أيضا 8 مناطق كبيرة لتغدو محميات وطنية أو منتزهات وطنية.

وفي إطار الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، جرى إدراج التحديث الزراعي كعنصر حيوي في استراتيجيتنا الإنمائية. وسوف يدفعنا ذلك بدرجة كبيرة إلى مكافحة الفقر والجوع.

معاليكم،

لا يمكن للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية كباكستان من أجل تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع أن تنجح إلا من خلال التعاون الدولي. ونحن نرغب في هذا التعاون مع جميع البلدان. وإننا شديدو الإعجاب بالدور الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز هذا التعاون.

وأتمنى لكم كل النجاح في المداولات الهامة لدورتكم الحالية.

وشكرا لكم.

البيان الذي ألقاه معالي السيد Luigi di Maio وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية

السيد رئيس الصندوق،

يُسعدني، بالنيابة عن البلد المضيف، أن أشارك في حفل افتتاح هذه الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

نجد أنفسنا في خضم مرحلة تاريخية مليئة بالتحديات، وهي مرحلة ذات أثر على الاستدامة البيئية والغذائية.

وإن أردنا التغلب على حالة الطوارئ التي سببتها الجائحة والعودة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي، فلا بد من توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 بالتساوي في جميع أنحاء العالم وإتاحتها لأكثر فئات السكان ضعفا وللعاملين في القطاعات الأساسية.

وأود اليوم أن أنقل ثلاث رسائل رئيسية:

(1) بادئ ذي بدء، أود التأكيد مجددا على التزام إيطاليا بتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، أي القضاء على الجوع. ونحن من بين المؤيدين الرئيسيين لتحقيق هذا الهدف، ونعتبره شرطا أساسيا لتنفيذ خطة عام 2030. فضمان الحق في الغذاء واجب أخلاقي.

وحتى قبل حلول جائحة كوفيد-19، كان أكثر من 10 في المائة من سكان العالم يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي المزمن.

وقد فاقمت الجائحة هذا الوضع. وفي عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بشكل ملحوظ، وكانت النساء والأطفال من أشد السكان معاناة.

وواجهنا العام الماضي الآثار المدمرة التي خلفها الإغلاق العام على سلاسل القيمة العالمية، مع ما سببه ذلك من عواقب وخيمة على صعيد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وحالات العجز التغذوي.

ولذلك، لا بد من دعم العمل الذي يقوم به الصندوق. وتبرز الحاجة إلى موارد كافية وملائمة لتمويل العمل الميداني، والاستثمار في الاقتصاد الريفي، والأمن الغذائي، والوصول إلى الغذاء والدورات الإنتاجية المستدامة.

وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، يمكن للصندوق الاعتماد دوما على بلدنا. وقد خصصت الحكومة الإيطالية الجديدة للتو مبلغ 84 مليون يورو للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويمثّل ذلك زيادة كبيرة في مساهمتنا.

(2) يعد دعم تحول نظم الأغذية الزراعية وتعزيزها هاما أيضا من منظور "إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر استدامة" بعد الجائحة.

ويُعتبر الصندوق شريكا رئيسيا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية الذي سيعقد في شهر سبتمبر/أيلول المقبل. ونحن على ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تتعهد بمجموعة من الالتزامات الطوعية بمناسبة الاجتماع السابق للقمة، والمقرر عقده هنا في روما في الفترة من 19 إلى 21 يوليو/تموز.

وسيتيح هذا الحدث للصندوق أيضا فرصة لطرح حلول وأدوات ابتكارية لتمويل المشروعات في مجالات الاستدامة؛ والابتكارات التكنولوجية والتنظيمية؛ والتثقيف الغذائي؛ والثقافة المستوحاة من الاقتصاد الدائري.

(3) ختاما، أود التأكيد على النهج الأخضر الذي ستعتمده إيطاليا، بصفتها مضيفة لمؤتمر ما قبل مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، خلال فترة رئاستنا لمجموعة العشرين. وأنا أؤمن بأن إيلاء الأولوية للاستدامة البيئية يجب أن يوحد الاقتصادات الرئيسية في العالم ويوجّه جميع خطط إعادة البناء بعد الجائحة، وذلك عبر مواءمة إعادة الإعمار مع العمل المناخي الطموح. وهذا هو المسار الذي تعتزم الحكومة الإيطالية اتباعه بتصميم، ولا سيما بعد إنشاء وزارة التحول البيئي مؤخرا.

ويعد الرابط بين الاستدامة البيئية والاستدامة الغذائية واضحا. وتقدم إيطاليا دعمها للصندوق في تعزيز قدرة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، وتوفير التمويل للحلول ذات البصمة البيئية المحدودة والتي تسهم في حماية النظم الإيكولوجية الهشة.

وتعتبر هذه الأنشطة ضرورية لصحة الإنسان. وتشير التقديرات إلى أنه، بحلول عام 2050، سيتعين مضاعفة الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان العالم، الأمر الذي يعرّض التنوع البيولوجي لخطر أكبر، ويهدد بالتالي الوقاية من الأمراض الحيوانية المصدر الجديدة.

وبناء على ذلك، سيحتاج الهيكل الصحي المتعدد الأطراف إلى التعزيز.

وفي قمة الصحة العالمية التي ستستضيفها إيطاليا مع المفوضية الأوروبية في 21 مايو/أيار، سنناقش أفضل الاستراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات، والتي تستدعي استجابات متوازنة، وسليمة بيئيا ومجدية اقتصاديا.

وينبغي ألا يغيب عن البال أن 63 في المائة من أولئك الذين يعيشون في حالة فقر يعملون في قطاع الزراعة، وعلى وجه الخصوص في مزارع صغيرة. والجائحة، بما لها من أثر على هذا النشاط، تعرض للخطر التقدم المحرز في خفض مستويات الفقر خلال السنوات العشرين الماضية.

وتعد التنمية الريفية القادرة على الصمود والمستدامة شرطا أساسيا لدعم التعافي الاقتصادي العام والشمولي، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

وبمقدور الصندوق، مع وكالتي الأمم المتحدة الأخريين للأغذية والزراعة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ومع إيطاليا إلى جانبه، أن يحقق الكثير، أي: تشجيع الاستثمارات التي تعود بالفائدة على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتطوير سلاسل القيمة، وتعزيز الخدمات المالية ومرافق التخزين، وتحسين الأمن الغذائي – وعلى وجه الخصوص في السياقات الهشة مثل أفريقيا جنوب الصحراء.

البيان الذي ألقاه السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق

فخامة رئيس الجمهورية،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة المحافظون،

اسمحوا لي، رسميا على الأقل، أن أرحب بكم في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين.

في دورتنا الأخيرة التي عُقدت في فبراير/شباط 2020، لم يكن أحد يتصور أن الاجتماعات الافتراضية ستصبح هي القاعدة.

فقد أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) علينا جميعا بطريقة أو بأخرى. وأود، قبل أي شيء، أن أحيي ذكرى كل من فقدناهم وأن أشيد بالجهود غير المسبوقة التي بُذلت على الصعيد العالمي للقضاء على هذه الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية.

السيدات والسادة المحافظون،

يصادف هذا المجلس نهاية فترة ولايتي الأولى. ولذلك أرغب في أن أتشارك معكم بعض الانطباعات عن السنوات الأربع الماضية، مع تجنب بالطبع إغراء تقديم تقرير شامل.

ولا تزال قناعتي قائمة اليوم، إن لم تكن أقوى من أي وقت مضى: يمكننا تحقيق عالم أكثر إنصافا، وعالم خال من الفقر المدقع، وعالم خالٍ من الجوع. ويقدم الصندوق بالفعل مساهمة مهمة، ولكنه يمكن أن يفعل المزيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. ولهذا، كما أخبرتكم قبل أربع سنوات، يجب أن ينمو الصندوق.

وبقبولي رئاسة هذه المؤسسة العظيمة، كانت المسألة بالنسبة لي تتعلق بجعلها مؤسسة أكثر قوة وفعالية، وزيادة أثرها على أرض الواقع. وكان هذا هو الشرط الضروري لمواكبة التحول في النموذج نحو تعزيز القدرة على الصمود، ونحو المزيد من الازدهار في المناطق الريفية ونحو نظم غذائية مستدامة وشاملة بحق، وبالطبع منصفة.

وباختصار، كان علينا تحويل الصندوق من أجل تحويل مناطقنا الريفية بشكل أفضل.

وكانت إصلاحات الهيكلية المالية ونموذج العمل بالإضافة إلى التطورات المؤسسية بالنسبة لنا بمثابة الركائز الأساسية لنفس الصرح: تلك المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، وتلك المتعلقة بمنظمة أكثر كفاءة وشفافية، وتلك المتعلقة بمؤسسة لا تتسامح مطلقا مع أي شكل من أشكال التمييز وقائمة على أساس التكافؤ بين الجنسين والحوار الاجتماعي.

وتؤتي هذه الإصلاحات بثمارها بالفعل. فقد أتاحت لنا اللامركزية أن نضاعف حضورنا الميداني. واليوم، يعمل ثلث موظفينا بالقرب مع السكان الذين نخدمهم.

وقد أصبح الصندوق أكثر صلة وأكثر بروزا كمحاور وجهة فاعلة مكرسة بالكامل للعمل الإنمائي.

ويمثل الحصول على تصنيف ائتماني +AA من مؤسسة ستاندرد آند بورز ومؤسسة فيتش شهادة على تحول الصندوق. ومن شأن زيادة النضج المالي للمؤسسة - من خلال الإطار الجديد للقدرة على تحمل الديون، وإطار الاقتراض المتكامل والنهج الأكثر صرامة ومنهجية للحفاظ على حصص الملكية والسيولة - بالإضافة إلى إدارة المخاطر المالية والتشغيلية أن تتيح الآن تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

كما أدى تبسيط العمليات الداخلية إلى زيادة كفاءة تنفيذ تدخلات الصندوق. ولذلك، انخفض الوقت بين تصميم المشروع وموافقة المجلس عليه من 17 شهرا إلى أقل من عام، على سبيل المثال. وفي عام 2019، قمنا بتمويل مشروعات بقيمة 1.67 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ على الإطلاق في عام واحد.

وفوق كل شيء، مكنتنا الإصلاحات التي اضطلعنا بها من مساعدة ملايين الأشخاص الآخرين، حيث إن الأمر الأكثر أهمية في النهاية هو الأثر على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، زاد عدد المستفيدين من برامجنا من 97 مليونا في بداية

دورة التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى 132 مليونا في نهاية عام 2019. وفي كل عام، يساعد الصندوق 20 مليونا على الأقل من أفقر الناس على زيادة دخلهم بما لا يقل عن 20 في المائة سنويا.

وتسمح لنا هذه الإصلاحات أيضا بتعزيز تعاوننا مع القطاع الخاص بشكل كبير. وبناء على ذلك أنشأنا، مع شركاء من المؤسسات ومن القطاع الخاص، الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. واليوم، يوجه هذا الصندوق، المستقل عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي يعمل بموجب قانون لكسمبرغ، التمويل إلى رواد الأعمال الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة الريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موافقة مجلس المحافظين في ديسمبر/كانون الأول الماضي على أول عملية غير سيادية لنا، في شكل استثمار مباشر مع القطاع الخاص في نيجيريا، تعد مرحلة رئيسية هامة وتمثل بداية استثمارات مباشرة أكبر في القطاع الخاص.

في حين أننا أنجزنا الكثير، يجب أن أعترف أيضا أنه لا يزال أمامنا طريق طويل يجب أن نقطعه. فكما تعلمون، لم يجر بناء روما، المدينة التي يبلغ عمرها ألف عام، في يوم واحد.

وقد شكلت جائحة كوفيد-19 التي أشرت إليها من قبل تحديا هائلا لحياة كل من موظفينا والمستفيدين.

وداخليا، كانت أولوياتنا تنصب على صحة ورفاهية وأمن الموظفين وأسرهم. وقد اتخذنا التدابير اللازمة لحمايتهم، مع ضمان استمرار مهمتنا تجاه السكان الريفيين الذين نخدمهم.

وبناء على طلب العديد من البلدان الأعضاء في الصندوق، قمنا بإعادة تخصيص الأموال للأنشطة الحيوية، ولا سيما توريد البذور والأسمدة والوصول إلى الأسواق والخدمات المالية وخدمات الإرشاد الزراعي.

وبالإضافة إلى تدابير إعادة التأهيل والإنعاش هذه، أنشأنا آلية تحفيز فقراء الريف التي تساعد اليوم حوالي 1.6 مليون امرأة ورجل في 68 بلدا بمبلغ يقارب 50 مليون دولار.

إن الفئات الأكثر ضعفا هي أول من يتأثر بالجائحة وآثار تغير المناخ، مما يجبرنا على إعادة التفكير بشكل عميق في الطريقة التي ننتج ونتغذى بها. وأود أن أؤكد أننا يمكن أن نستفيد استفادة كبيرة من المعارف التقليدية التي تنقلها الشعوب الأصلية، التي تنظر إلى النظم الإيكولوجية والأرض والبشر كجزء من كل متكامل. ويبدو لنا هذا ضروريا لتصميم حلول مستدامة.

واليوم يشرفنا أن نرحب ببعض ممثليهم، الذين سيشاركوننا نتائج المنتدى الخامس للشعوب الأصلية.

وموضوع مجلس المحافظين هذا العام هو "التنمية الريفية، شرط أساسي للصمود العالمي".

ويلتزم الصندوق بالمضي قدما بهذه المسألة في إطار مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي سيُعقد في سبتمبر/أيلول المقبل، ويُنظم بناء على مبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. ومن الضروري أن يتمكن جميع العاملين في النظم الغذائية من تحقيق دخل لائق من عملهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية واحتياجات أسرهم الأساسية في المناطق الريفية.

أود أن أؤكد لكم أن رئاسة الصندوق والإشراف على تنميته شرف كبير لا بل شرف عظيم. وأود ببساطة أن أنهي كلمتي بالإعراب عن شكري مرة أخرى على ثقتكم هذه.

التقرير التجميعي للاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

انعقد الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق بتاريخ 2، و3، و4 و15 فبراير/شباط 2021. وقبل انعقاده، جرى تنظيم 14 اجتماعا تشاوريا على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي في أفريقيا، وآسيا، والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وشارك في الاجتماعات التشاورية أكثر من 540 مشاركا، بما في ذلك ممثلون من منظمات الشعوب الأصلية ومؤسساتها ومجتمعاتها، وممثلون من الصندوق والمشروعات التي يمولها، وأعضاء منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وشركاء إنمائيون.

ويرد فيما يلي ملخص للحوار الواسع والشامل والغني الذي دار في الفترة التي سبقت الاجتماع العالمي وخلال انعقاده.

الديباجة

نحن، الشعوب الأصلية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي المشاركة في الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والذي يحمل موضوعه عنوان "قيمة النظم الغذائية للشعوب الأصلية: القدرة على الصمود في سياق جائحة كوفيد-19"، نذكّر بأن شعوبنا، التي تحافظ على ارتباطها بالثقافات وأنماط العيش في النظم الإيكولوجية المحلية التي تطورت على مدى فترة طويلة، تمتلك أنظمة غذائية تقليدية فريدة، ومتنوعة بيولوجيا، ومغذية، وقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، ومنصفة ومرتكزة على ممارسات سبل العيش المستدامة.

فالزراعة، والرعي، والزراعة التحويلية، والزراعة الدورانية، وصيد الأسماك، والصيد، وجمع الثمار الخاصة بالشعوب الأصلية قد كفلت لمجتمعاتها السيادة الغذائية، والصحة، والرفاه على مر الأجيال. وقد ساهمت أيضا في حفظ التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة لصالح البشرية جمعاء.

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال فهم سُبل عيشنا ونظمنا الغذائية التقليدية محدودا، وهي لا تحظى بالتقدير والدعم، كما أن معارفنا التقليدية تختفي بشكل سريع.

ويرتبط نهجنا الشمولي في إدارة الموارد، بما في ذلك النظم الغذائية المستدامة، ارتباطا مباشرا بممارسة وحماية حقوقنا في أراضينا، ومناطقنا، ومواردنا، وحقنا في تقرير المصير. ومن الضروري أن تحترم الجهات الفاعلة الإنمائية هذه الحقوق الجماعية وأن تحميها بشكل كامل لتواصل الشعوب الأصلية أداء دورها القيّم والمساهمة في النظم الغذائية المستدامة وحماية كوكب الأرض.

ونحن، الشعوب الأصلية حول العالم، لا زلنا نعاني من التهميش والتمييز إلى حد كبير. ويتعرض بقاؤنا الجماعي للتهديد من قبل: الاستيلاء الواسع النطاق على أراضينا ومناطقنا ومواردنا؛ والنزوح القسري الناتج عن الصناعات الاستخراجية الواسعة النطاق، ومشروعات البنى التحتية، والزراعة الصناعية، والمشروعات الزراعية؛ والمخططات الإنمائية التي تفتقر إلى رؤية الشعوب الأصلية؛ والتجريم؛ وارتفاع مستويات الفقر والجوع؛ وفقدان سبل العيش والتراث الثقافي؛ وتفاقم العنف ضد نساء الشعوب الأصلية وفتياتها؛ وتزايد انعدام المساواة، من بين أمور أخرى. ويؤدي فرض التحول نحو النظم الغذائية الحديثة إلى مشاكل صحية لدى الشعوب الأصلية، وسوء التغذية، وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة. ويتفاقم ذلك نتيجة الآثار السلبية لتغيّر المناخ الذي يساهم في استنفاد الموارد وفقدان نظمنا الغذائية التقليدية.

وكنتيجة لذلك، وعلى الرغم من خمس سنوات من العمل الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لم تُترك الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم لتتخلف عن الركب فحسب، بل دُفعت إلى التخلف أيضا، ونحن نتكبد خسائر كبيرة على صعيد الضحايا من الأفراد والثقافات.

وقد زادت جائحة كوفيد-19 من مكامن الضعف القائمة، وفاقمت الأوجه الهيكلية الكامنة لانعدام المساواة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والتمييز المتفشي. وتترك الجائحة آثارها ونتائجها بشكل غير متناسب على مجتمعات

الشعوب الأصلية، وتولد مخاطر جسيمة على وجودنا المادي والثقافي. غير أننا، كشعوب أصلية وحكومات، نواجه تحديا مشتركا يتمثل في: وضع استراتيجيات وخطط تتضمن مفهوم التنمية من منظور الشعوب الأصلية.

وتتضمن العوامل التي تحد من قدرتنا على إعالة أنفسنا وتزيد من أثر الجائحة غير المتناسب على مجتمعاتنا: الافتقار إلى الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه النظيفة والآمنة، أو محدوديته؛ والقيود على استخدام ممارساتنا المستدامة؛ وفقدان سبل العيش والإخلال بالاقتصادات المحلية؛ ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية الملائمة؛ وعدم الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسبل منع تفشي جائحة كوفيد-19 باللغات المحلية.

وتعد حالة نساء الشعوب الأصلية، واللواتي غالبا ما يشكّلن المصدر الرئيسي للغذاء والتغذية لأسرنا، أشد خطورة.

وفي ظل هذه الخلفية، ندعو الصندوق والحكومات والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص - بما في ذلك المستثمرون - إلى المساعدة في تغيير هذا المنحى، والاعتراف بأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية تحمل كنزا من المعرفة، والخبرة، والقيم، والتقاليد والمفاهيم الإنمائية التي من شأنها – في حال حصولها على الدعم الكافي - أن تسهم في رفاه وصحة البشرية جمعاء.

وفي سبتمبر/أيلول 2021، سيُعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، مما سيوفر فرصة فريدة لحشد التأييد العام العالمي والالتزامات بجعل النظم الغذائية شمولية، ومنتجة، وقادرة على الصمود ومستدامة.

وفي هذا السياق، نحث الصندوق ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات والشركاء الإنمائيين على النظر إلينا، نحن الشعوب الأصلية، باعتبارنا عوامل رئيسية كفيلة بإحداث تحول نحو نظم غذائية تتسم بقدر أكبر من الشمول والاستدامة والصحة والإنصاف، وتقدّم حلولا مستدامة لبناء عالم أكثر رعاية وإنصافا في مرحلة ما بعد الجائحة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على صحة كوكبنا وحمايته.

التوصيات

النظم الغذائية والإنتاجية للشعوب الأصلية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

1- **الاعتراف بقيمة معارف الشعوب الأصلية، وممارساتها التقليدية، ونظمها الغذائية** في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي والسيادة الغذائية لمجتمعاتنا.

2- **تعزيز إضفاء الطابع المنهجي على معارفنا وممارساتنا ونشرها،** مع التركيز على النساء والشباب والتبادل عبر الأجيال، وذلك من خلال: إنشاء المنصات المعرفية والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والبحوث؛ وتبادل المعارف والخبرات بين منظمات الشعوب الأصلية، بما في ذلك معارض الأغذية/الطهي؛ وتوثيق الوصفات والطب التقليدي الخاص بالشعوب الأصلية؛ وإشراك الشركاء الذين يتمتعون بالقدرات اللازمة لدعم هذه العمليات.

3- **دعم المشاركة الكاملة، والهادفة والفعالة للشعوب الأصلية في تخطيط مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وتنظيمه،** بما يشمل حوارات القمة في الدول الأعضاء، والحوارات المستقلة والعالمية. والتأكد من وصول صوتنا وآرائنا وحلولنا وتوصياتنا من أجل التحول المستدام للنظم الغذائية إلى مؤتمر القمة، وإدماجها في الالتزامات العالمية الموجهة نحو العمل.

4- **دعم الاعتراف والحماية الكاملين لحقوق الشعوب الأصلية في أراضينا ومناطقنا ومواردنا.** وسيشمل ذلك تقديم الدعم لترسيم حدود الأراضي وإصدار سندات ملكيتها، وإدارة المياه وري الأراضي المنتجة الخاصة بمجتمعات الشعوب الأصلية، ونظم حماية الغابات وإدارتها القائمة على المجتمع المحلي.

5- **تشجيع الإيكولوجيا الزراعية والزراعة العضوية، واستعادة وتعزيز إنتاج الأدوية التقليدية، والبذور، والمحاصيل، والحيوانات، وموارد الأغذية البرية، وأغذية الشعوب الأصلية ذات الإمكانات التغذوية العالية.**

ومن شأن ذلك أن يعزز السيادة الغذائية والتغذوية للشعوب الأصلية على أساس معارفنا، وممارساتنا وخبراتنا التقليدية.

6- **إنقاذ البذور المحلية** المقاومة للأمراض وتغيّر المناخ، ودعم برامج تبادل البذور بين الشعوب الأصلية، وتأسيس بنوك قائمة على المجتمع المحلي للبذور الأصلية.

7- **تيسير تسويق منتجات الشعوب الأصلية** عبر دعم مشروعات أعمال الشعوب الأصلية القائمة على المجتمع المحلي، والمبادرات الاقتصادية للشعوب الأصلية (بما في ذلك السياحة البيئية المستدامة، والتي تركّز على المجتمع المحلي)، والاعتراف الرسمي **بنظم الضمان التشاركية**، وتحسين الوصول إلى معلومات السوق، ومرافق البنى التحتية وتكنولوجيا ما بعد الحصاد.

ونطلب من الصندوق أن ينقل التوصيات المذكورة أعلاه إلى أمانة مؤتمر قمة النظم الغذائية.

توصيات للصندوق:

برامج الصندوق القطرية

8- ضمان المشاركة الهادفة والكاملة والفعالة للشعوب الأصلية، بما في ذلك نساء وشباب الشعوب الأصلية ومنظماتها، في **تصميم، وتنفيذ، ورصد وتقييم استراتيجيات الصندوق وعملياته**، وذلك من خلال:

- التشاور الكامل والفعال مع الشعوب الأصلية؛
- والمشاركة المنهجية مع خبراء الشعوب الأصلية في تصميم المشروعات، والإشراف عليها وتقييمها من خلال آليات منظمة للمشاورة والمشاركة؛
- والاستهداف الفعال للشعوب الأصلية بالاستناد إلى احتياجاتنا وأولوياتنا المحددة؛
- وبناء قدرات منظمات الشعوب الأصلية وقدرات هياكل الحوكمة الخاصة بنا؛
- وترجمة وثائق الصندوق ذات الصلة إلى لغات الشعوب الأصلية الوطنية والمحلية؛
- والترويج والتيسير لدور النساء والشباب من أجل مشروعات أعمال اجتماعية مستدامة.

9- **ضمان جمع مؤشرات محددة حول رفاه الشعوب الأصلية وبيانات مفصلة عنها** ورصدها بصورة منهجية في نظم الرصد والتقييم الخاصة بالمشروعات والبرامج التي يدعمها الصندوق، وتقييم مشاركة الشعوب الأصلية في مبادرات الصندوق من خلال المعلومات القائمة على المجتمع المحلي وعلى الأدلة على المستويين الوطني والإقليمي.

10- **ضمان فهم مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة** على نحو كامل، وتطبيقه بشكل منهجي في التدخلات التي يدعمها الصندوق، مع مراعاة رؤى الشعوب الأصلية، واحتياجاتها، وممارساتها وتنميتها الذاتية. ويجب كذلك توثيق عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بصورة سليمة.

11- تحسين التعاون بين الصندوق وممثلي الشعوب الأصلية على المستوى القطري من خلال **الاتصالات** المنتظمة وتبادل المعلومات، بما يشمل خطط العمل الإقليمية، مع **المكاتب القطرية** للصندوق، بالنظر إلى أن ذلك لا يتم في غالبية البلدان.

توليد وتبادل المعرفة الخاصة بعمليات الصندوق

12- **التوثيق المستمر لأفضل الممارسات والخبرات** ضمن التدخلات التي يدعمها الصندوق ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وذلك بهدف التكرار وتوسيع نطاق النتائج والأثر.

13- الترويج لتبادل المعارف بين الشعوب الأصلية.

14- **تحديث حزمة أدوات الصندوق بشأن** "الانخراط مع الرعاة - نهج إنمائي شامل" من أجل التعبير بشكل أفضل عن الوضع الحالي ومراعاة التحديات الحالية والقضايا الرئيسية التي تواجهها الشعوب الأصلية في المناطق الرعوية.

15- **إعداد حزمة أدوات** بشأن الانخراط مع مجتمعات الشعوب الأصلية التي تعتمد على الصيد وجمع الثمار.

سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية

16- **مواصلة نشر سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية** بين موظفي الصندوق، ولا سيما الموظفون المعينون حديثا في المكاتب القطرية وشركاء التنفيذ بغية التأكد من المعرفة الجيدة بها وفهمها وتطبيقها بالكامل في عمليات الصندوق.

17- **ضمان إعداد سياسة الصندوق المحدثة**، التي ستُحال إلى المجلس التنفيذي للصندوق في عام 2022، بالتشاور والشراكة مع الشعوب الأصلية، وتركيزها على إضفاء الطابع التشغيلي على السياسة القائمة.

18- **ترجمة السياسة ونشرها** باللغات الوطنية والمحلية للشعوب الأصلية كشرط مسبق للسماح بالفهم والمشاركة الفعالين للشعوب الأصلية في عمليات الصندوق.

التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

19- تمشيا مع القرارات المتخذة خلال المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إعادة تأكيد التزام الصندوق بالشعوب الأصلية، بما في ذلك عن طريق: (1) تجديد وحشد موارد إضافية لصالح مرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ (2) ضمان وجود ممثلين عن منظمات الشعوب الأصلية في اللجنة الاستشارية الخاصة ببرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتسهيل وصول الشعوب الأصلية إلى الموارد بموجب هذه الأداة؛ (3) ضمان استفادة الشعوب الأصلية من مرفق تحفيز فقراء الريف لدعم قدرتنا على الصمود والتعافي في سياق أزمة جائحة كوفيد-19؛ (4) تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في المشروعات التي يشارك فيها وسطاء ماليون والقطاع الخاص.

عملية منتدى الشعوب الأصلية والحوار مع الشعوب الأصلية

20- ضمان إدماج التوصيات المنبثقة عن المشاورات الإقليمية التي عُقدت في عام 2020 والتعبير عنها في **خطط العمل الإقليمية** المتفق عليها مع الشعب الإقليمية للصندوق. وينبغي الانتهاء من إعداد الخطط وتقديمها إلى اللجنة التوجيهية بحلول 15 مارس/آذار 2021، مع تخصيص الصندوق لموارد مالية من أجل دعم تنفيذها.

21- تنظيم ما لا يقل عن **اجتماعين تشاوريين في كل إقليم** خلال فترة العامين الفاصلة بين الاجتماعات العالمية للمنتدى، وذلك بمشاركة ممثلين عن منظمات الشعوب الأصلية والصندوق، بغية رصد تنفيذ خطة العمل، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد العوائق والحلول، ومراجعة الأولويات حسب الحاجة. وينبغي على الاجتماع التشاوري الأول أن يركّز أيضا على إعداد السياسة المحدثة للصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية.

توصية مشتركة للصندوق والحكومات:

22- **الدعوة إلى تعزيز انخراط الشعوب الأصلية ومشاركتها الكاملة والفعالة في المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق**، ولا سيما في البلدان التي لا تعترف حكوماتها الوطنية بالشعوب الأصلية.

23- **دعم وتيسير حوار السياسات** على المستويات كافة بين الشعوب الأصلية، والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة بالشعوب الأصلية، بما في ذلك:

- الوصول إلى الأراضي، والمناطق والموارد الطبيعية؛
- ووصول منتجات الشعوب الأصلية إلى الأسواق؛

- ونظم الإنتاج المستدامة؛
- وحفظ البذور المحلية وصونها؛
- ونقل التكنولوجيا الخاصة بالإنتاج الزراعي، والتحويل والحفظ؛
- وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها.

توصيات للحكومات:

24- **المشاركة بشكل هادف في الأنشطة التحضيرية** لمؤتمر قمة النظم الغذائية، وتيسير وضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في حوارات الدول الأعضاء التي تُعقد تحضيرا للقمة.

25- **ضمان وصول الشعوب الأصلية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها** لتعزيز أنشطتنا الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة، ومصايد الأسماك الحرفية، والحصاد، باعتبارها عاملا أساسيا من أجل تعزيز قدرة النظم الغذائية للشعوب الأصلية على الصمود.

كشعوب أصلية، نلتزم بما يلي:

26- **تعزيز التنسيق بين منظمات الشعوب الأصلية** من أجل الانخراط الفعال على المستويين القطري والإقليمي مع الصندوق، والحكومات، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى ذات الصلة بغية تعزيز حقوقنا، ورفاهنا، وتنميتنا الذاتية، والدفاع عنها بصوت واحد.

27- **ضمان تعزيز التواصل والاتصال** بين الشعوب الأصلية على جميع المستويات بهدف اقتراح حلول مستدامة لانعدام الأمن الغذائي، والترويج والدعوة لها.

28- **تمتين الشراكة مع منظمات المنحدرين من أصل أفريقي**، ودعم إدماج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة العمل الإقليمية الخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبي.

29- **تعزيز وتيسير مشاركة شباب الشعوب الأصلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وانخراطهم وتمثيلهم** على المستويات كافة، بما في ذلك في هيئات صنع القرار والتوجيه، والهياكل الهامة بالنسبة لمنظماتنا.

البيان الذي ألقاه الرئيس جيلبير أنغبو بمناسبة قبول انتخابه لولاية ثانية

السيد Sastrosuwito Suminto، رئيس مجلس المحافظين،

معالي المحافظين الموقرين،

السيدات والسادة،

كلمتي الأولى هي كلمة شكر لكم جميعا. وأنا أشعر بالتواضع الشديد وأود أن أعبر عن أصدق شكري على الثقة التي منحتموني إياها بانتخابكم لي لولاية ثانية كرئيس للصندوق.

إني لأشعر بالتواضع وأدرك حجم المهمة المقبلة التي عهدتم بها إلي، وإنها لشرف لا أستهين به.

إذا ما نظرنا إلى الوراء، أعتقد أنه من الإنصاف القول بأن الكثير قد تحقق. وبينما كنت أحضّر لجلسة، أمضيت وقتا طويلا أتأمل فيما يلزم تحسينه وتحقيقه، والتحديات التي تنتظرنا.

وبالتطلع إلى الأمام، فإن أولويتي الأولى – التي لن تكون مفاجأة – ستكون تدعيم الإصلاحات التي أدخلناها على مدى السنوات الأربع الماضية من أجل أن يصبح مسار الصندوق نحو مضاعفة أثره بحلول عام 2030 لا رجعة فيه.

وسوف يركز هذا التدعيم على ثلاثة مجالات يعزز بعضها بعضا.

المجال الأول هو اللامركزية، بما في ذلك المزيد من التفويض بسلطة صنع القرار إلى الزملاء الذين يوجد أو سيوجد مقرهم في الميدان. وهدفنا، الذي ناقشناه بوضوح كبير خلال عملية تجديد الموارد، هو الوصول إلى وجود نسبة 45 في المائة من جميع الموظفين في الميدان بحلول عام 2025.

والمجال الثاني هو أننا سنواصل إصلاحاتنا وابتكاراتنا المالية، التي ستساعد على تعظيم استقطاب المساهمات الأساسية. وسيمكننا ذلك بدوره من مواصلة توسيع قاعدة مواردنا. والأمر الرئيسي الذي يجب أن نضعه في أذهاننا هو كيف سيساهم الصندوق في مواجهة التحدي الإنمائي الأوسع المتمثل في تحقيق خطة عام 2030، ولا سيما فيما يتعلق بالفجوة التمويلية للهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة.

والنقطة الثالثة هي رفد أموال تجديد مواردنا بنافذتين تعرفونهما جيدا - برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج تمويل القطاع الخاص. وبالجمع بينهما، سيتم توجيه تمويل إضافي إلى أشد البلدان ضعفا لمعالجة أكبر قضيتين إنمائيتين. وقد تابعنا جلسة جيدة جدا مع شركة "مارس" فيما يتعلق بتغير المناخ، ومعظمكم ملمٌ بما قام به الصندوق منذ عام 2012 مع برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. والانتقال بذلك إلى الخطوة التالية، مع برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، سيكون جزءا حاسما مما أرى أننا سنقوم به في السنوات القليلة، أو ربما العديدة، القادمة. كما أنكم لن تفاجؤوا بأني أعلق أهمية كبيرة على مساهمة الصندوق في عمالة الشباب، مع إقران ذلك بفرص ريادة الأعمال للشباب من خلال نافذتنا الخاصة بالقطاع الخاص.

وجميع هذه المجالات الثلاثة سيتم النظر فيها إلى جانب الجهود الجارية لتحسين جودة مشروعاتنا. ومن الهام بالنسبة لنا الاستمرار في البناء على توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والتأكد من أن تركيزنا على تعميم المجالات المواضيعية سيستمر في التحسن. وبالإضافة إلى تلك المجالات الأربع التي نعرفها جيدا – التمايز بين الجنسين، وتغير المناخ، والشباب، والتغذية – ستلاحظون من خلال المناقشة التي شاركنا فيها بالأمس، فيما يتعلق بتجديد الموارد، الأهمية التي سنعلقها على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى التزامنا بالشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

وسوف يكون بناء قدرة أفضل على الصمود على كل من مستوى المزرعة والنظام، بما في ذلك من خلال حلول الزراعة الرقمية المبتكرة، هاما أيضا. وإذا كان هناك درس واحد نتعلمه من أثر جائحة كوفيد، فهو حاجتنا إلى النهوض بزراعتنا الرقمية في المناطق الريفية. وبصراحة تامة، هذا مجال كان ينبغي في رأيي أن أفعل ما هو أفضل. وسوف نخصص المزيد من الوقت لذلك.

معالي المحافظون الموقرون،

مع استمرار الجائحة في تدمير سياقاتنا الريفية بطرق عديدة، وتوقعات زيادة الفقر والجوع، فإن حاجة الصندوق لتوسيع نطاقه هي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ولنكن صريحين، اليوم المشكلة هي كوفيد؛ وبالأمس كانت التسونامي؛ وغدا، لا ندري ماذا ستكون. والمقصود أن تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة لن ترحل عنا. والأَولى بنا أن نكون مستعدين أو مستعدين بشكل أفضل بكثير. فلا ينبغي أن يجد أي شخص في المناطق الريفية، امرأة أو رجل، نفسه في وضع يضطره لبيع أصوله الضئيلة – أو للهجرة – لكي يبقى على قيد الحياة. وينبغي ألا ينسى الصندوق هذا أبدا.

وأخيرا، دعوني أشدد على أهمية مواصلتنا العمل على التميز الإداري، أي القضايا الداخلية التي يجب أن نواصل تحسينها. ولدينا قضايا تتعلق بعبء العمل. وعلينا أن نحسن التوازن بين العمل والحياة الشخصية. وقد صححني بعض الموظفين في الأسبوع الماضي بالقول إن التوازن بين العمل والحياة الشخصية يتحول إلى دمج العمل والحياة الشخصية في سياق كوفيد. وعلينا أن نعمل على هذه القضية أيضا. وعلينا أن نعزز تدابير تحفيز أصحاب الأداء القوي، ومواصلة استهداف المساواة بين الجنسين، والتوازن الجغرافي على جميع المستويات. ونحن بحاجة إلى مواصلة تطبيق السلوك الأخلاقي علينا جميعا، وعلى جميع المستويات: هنا في المقر وفي الميدان كذلك. وهذا يشمل بوضوح عمل المزيد لمعالجة ومنع جميع أشكال التمييز، وعدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي.

الصندوق يتطور في الاتجاه الصحيح. ومهمتنا غير محصورة بمكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر. فهي تدعو لتحول أساسي وهيكلي للاقتصادات الريفية من أجل عالم أكثر إنصافا، ومساواة، وعدالة لفائدة البشرية جمعاء.

ومما لا مفر منه أن قضية الفجوة التمويلية ستبقى موضوع نقاش هام. وسوف أتواصل معكم بشكل فردي وجماعي للتأمل عميقا في أفضل الطرق لاستقطاب الموارد، والاستفادة بشكل متزايد من رأس المال الخاص، مع إبقاء التركيز في نفس الوقت على المجتمعات الريفية الأشد فقرا واحتياجا.

مرة أخرى، أشعر بالتواضع الشديد تجاه بادرة الثقة التي وضعتموها في شخصي لقيادة هذه المؤسسة.

وشكرا لكم.

الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو

السيد رئيس المجلس،

أصحاب الفخامة والمعالي،

معالي المحافظين الموقرين،

سيداتي وسادتي،

بعد دقائق قليلة من الآن، سيختتم رئيس مجلسنا الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أن أبدأ بشكري للسيد Suminto على توجيهه الممتاز وصبره على مدى الأشهر العديدة الماضية، وبالتعبير عن شكري لنائبتي رئيس المجلس، معالي الوزيرة Ananga Messina من الكاميرون، وسعادة السفيرة Sarch من المملكة المتحدة.

وأنا على ثقة بأنكم تودون الانضمام إلي في شكر وتقدير جميع زملائي، وموظفي الصندوق، بالإضافة إلى أفرقتكم المعنية، الذين ساعدوا على إنجاح أول دورة افتراضية على الإطلاق لمجلس المحافظين وجعلوا منها حدثا مشوقا حقا.

وبمنتهى الصراحة، سوف تجعلنا تلك النجاحات نتأمل في الأشهر القادمة في أفضل الطرق وأكثرها كفاءة لتنظيم مجلسنا التنفيذي ومجلس محافظينا في المستقبل، وحتى في حقبة ما بعد جائحة كوفيد. فهناك الكثير من الدروس التي علينا تعلمها.

وكما ذكّرنا بالأمس فخامة رئيس جمهورية أنغولا، ومعالي رئيس وزراء باكستان، فإن التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكبر من أي وقت مضى. وذكرونا أيضا بأن تحويل المناطق الريفية والاستثمار في السكان الريفيين هما في صميم الحل. وقد أثبتت دورة مجلس المحافظين لهذه السنة بوضوح ما يمثله الصندوق، وما سنمثله نحن في السنوات القادمة.

ويحمل عام 2021 فرصا غير مسبوقة لسلسلة أخرى من اللحظات التي تغير قواعد اللعبة. ويمكنكم الاعتماد على الصندوق في المساعدة على النهوض بأهدافنا المشتركة في قمة النظم الغذائية التي يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة. ويمكنكم الاعتماد على مؤسستكم لبذل قصارى جهدها خلال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، الذي تترأسه كل من إيطاليا والمملكة المتحدة، وهما من الدول الأعضاء الناشطة جدا. كما يمكنكم الاعتماد علينا خلال عام 2021 للعمل معا مع محافظنا من إيطاليا لتقديم أفضل ما لدينا للاستفادة من مجموعة العشرين برئاسة إيطاليا.

لذا فإن عام 2021 حافل بالفرص. كما سنواصل الإنجاز بشكل أكبر، وأفضل، وأذكى لتحويل حياة الملايين من النساء، والرجال، والشباب، كما كنا نناقش طوال الوقت.

وأود أن أتوقف لحظة لأشكر السيد Frank Mars الذي كان باعتقادي ملهما للغاية حقا بالأمس عندما أعرب عن وجهات نظره ومشاركته، وكذلك مشاركة زملائه، في مساعدة قضية صغار المنتجين. وهذا هو نوع المشاركة التي نود أن تكون لنا مع القطاع الخاص. ونحن نريد أن نضمن أن بإمكاننا تشجيع شبابنا على أخذ زمام المبادرة في أعمالهم الريادية.

وسوف نواصل التركيز على أشد السكان ضعفا وتهميشا بحيث يكون تحول النظام الغذائي بكامله شموليا، ومستداما، وعادلا. ولقد استمعنا إلى ممثل منتدى الشعوب الأصلية عن نتائج مداولاتهم ونعلم أن هذه الأبعاد متشابكة.

وسيواصل برنامج عملنا دمج بُعد الشعوب الأصلية وأخذه في الاعتبار. كما سنعجل من الوصول إلى التكنولوجيا واعتماد النُهج المبتكرة من أجل اقتناص صغار المنتجين للفرص الجديدة.

وفي الختام، لا يسعني سوى أن أذكّر الجميع بأن جوهر الموضوع، كما أشرت بالأمس، سيبقى: كيف نستخدم هذه الأدوات؟ وكيف نستخدم الصندوق، الذي هو من حيث المبدأ ممول إنمائي؟ وكيف نستخدم الصندوق في وضعه

الحالي، مع التصنيف الائتماني من فئة +AA، لمواصلة ملء الفجوة التمويلية في جهودنا لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2، ولا سيما من أجل صغار المنتجين في مناطقنا الريفية؟

وينبغي ألا نحجم عن إجراء مناقشة صريحة حول هذه المواضيع الهامة. وأنا أعلم أن هذا سيكون صعبا، ولكنه يمثل تماما سبب وجودنا هنا. ويجب ألا تمنعنا صعوبة الموضوع من المحاولة. وفي كثير من الأحيان، فإن عدم المحاولة هو ما يجعل المهمة صعبة.

سنحتاج في الأسابيع والأشهر القادمة إلى أقصى دعمكم للوصول إلى أعلى نتيجة ممكنة بالنسبة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من أجل تمهيد الطريق لمضاعفة أثرنا. وأعلم بأنه يمكنني مواصلة الاعتماد عليكم لمنح الصندوق القوة التي نحتاجها لتحقيق رؤيتنا.

وأخيرا، اسمحوا لي معالي المحافظين الموقرين أن أشكركم جزيل الشكر مرة أخرى على ثقتكم المستمرة بي، وهي ثقة لا أنظر إليها كأمر مسلم به. وأعدكم بأننا سنواصل عمل أفضل ما في وسعنا كي لا نخيّب آمالكم.

وشكرا لكم.

البيان الختامي للدكتور Suminto، رئيس الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

السيد الرئيس،

السادة المحافظون والمندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

لقد حان وقت اختتام الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين. وقد كان المجلس هذا العام مجلس السابقات ومجلس التوطيد على حد سواء. فلأول مرة على الإطلاق، عُقد مجلس المحافظين بوسائل افتراضية. وعلى الرغم من المسافة الفعلية التي تفصل بيننا، فقد اجتمعنا معا كمحافظين لدى هذا الصندوق لاتخاذ عدد من القرارات المهمة.

وستبقى هذه الدورة في أذهاننا بفضل الضيوف الكرام الذين شرفونا بكلمات رئيسية خلال حفل الافتتاح - فخامة السيد João Manuel Gonçalves Lourenço، رئيس جمهورية أنغولا، ومعالي السيد Imran Khan، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، ومعالي السيد Luigi Di Maio، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية. وتشهد كلماتهم ومشاركتهم في هذه الدورة على التقدير الذي يكنونه لمنظمتنا. كما كان من دواعي سرورنا أن نسمع نتائج منتدى الشعوب الأصلية الذي اختتم مؤخرا، وأثر انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية، ونجاحاتنا، والدروس المستفادة، والتحديات والفرص.

وكان من دواعي سروري وشرف لي أن أترأس عملية تعيين السيد جيلبير أنغبو في ولايته الثانية كرئيس للصندوق. وقد أدت رؤيته وقيادته للصندوق إلى إحداث تحول في الصندوق وجعلته أكثر ملاءمة للغرض، وفي وضع أفضل للمساهمة بشكل جوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا وقد حقق الكثير في ولايته الأولى ونتطلع إلى استمرار نجاحه على مدى السنوات الأربع المقبلة.

ونظر المحافظون في بنود أعمال مختلفة ووافقوا عليها، ليس أقلها تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، الذي يحدد التوجه الاستراتيجي للصندوق للفترة 2022-2024. ونتقدم بخالص شكرنا وتهانينا لزملائنا المشاركين في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على تفانيهم والتزامهم تجاه الصندوق. ونتقدم بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم مساهمات للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والصندوق مناصر للسكان الريفيين، ولأكثر الناس تهميشا وتخلفا عن الركب. ونحن بحاجة إلى ضمان أن يكون لدى الصندوق الموارد اللازمة لإحداث الفرق الذي نعرف أنه يمكن أن يحققه. وبتلك الروح، نشجع بقوة الدول الأعضاء التي لم تقدم تعهداتها حتى الآن على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

وبالموافقة على التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق، تأكدنا من قدرة إدارة الصندوق على تنفيذ سياسات وأطر الهيكلية المالية التي وافق عليها المجلس التنفيذي بالفعل والتي ستيسر نجاح تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

وقد انتخب المجلس 18 عضوا جديدا وعضوا مناوبا في المجلس التنفيذي لمدة ثلاث سنوات من عام 2021 إلى عام 2023. واسمحوا لي أن أهنئ أعضاء المجلس التنفيذي الجدد. ونتطلع إلى قيادتهم المتفانية ونشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم على التزامهم تجاه الصندوق.

السادة المحافظون الموقرون،

لقد استفدنا خلال دورة مجلس المحافظين هذه من برنامج غني بالأحداث التي أتاحت فرصا للاستماع إلى العديد من الشركاء وأصحاب المصلحة وتبادل الخبرات معهم. ومن مجلس إدارة شركة Mars Incorporated إلى المناطق الريفية في مصر وكينيا ونيجيريا وبيرو وجزر سليمان؛ ومن المفوضية الأوروبية إلى مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لقمة النظم الغذائية القادمة؛ ومن وزارات المالية ووزارات الزراعة ووزارات الخارجية للدول الأعضاء في الصندوق إلى هذه المنصة الافتراضية، تحدثت جميع الأصوات كصوت واحد في إعلان الدعم للصندوق وأهمية مهمته.

وقد تشرفت بأن أترأس هذه الدورة الهامة لمجلس المحافظين. وأود أن أشكر زملائي في المكتب وسكرتير الصندوق، الذين ساعدوني في هذا المسعى. كما أود أن أعرب عن شكر المجلس لموظفي الصندوق، الذين عملوا جميعا بجد في تنظيم مثل هذا المؤتمر الناجح والابتكاري للغاية. وأتوجه بشكر خاص أيضا إلى كل من عمل من وراء الكواليس، أولئك الذين لا يمكن لأي مؤتمر أن يؤدي مهمته بدونهم، وليس أقلهم المترجمون الفوريون والموظفون الفنيون.

السادة المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إن المهمة التي تنتظرنا ليست بالمهمة السهلة - القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030. وعلى مدى اليومين الماضيين، قمنا بدورنا لوضع الصندوق على المسار نحو زيادة أثره حيث تشتد الحاجة إليه - في المناطق الريفية من العالم النامي. ولكن مهمتنا لم تنتهِ بعد. ولم يتبقَ أمامنا سوى تسع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك دعونا نواصل مناصرة الصندوق وتقديم دعم ملموس وملء فجوة الاستثمار في التنمية الريفية.

بذلك، أُعلن اختتام الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين.

يمكن مشاهدة الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أدناه:

الملحق الأول: **جدول أعمال** و**جدول عمل الدورة**

الملحق الثاني: **القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الرابعة والأربعين**

الملحق الثالث: **الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين**

التسجيلات المصورة لليوم الأول واليوم الثاني

الملحق الرابع: **المندوبون في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين**

الملحق الخامس: **قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين**